

عبد الباسط بن حسن

حقوقنا في الثقافة والمجتمع



حقوقنا في الثقافة والمجتمع

عبد الباسط بن حسن

إننا اليوم أمام مرحلة تأسيسية كبرى في تاريخنا. مرحلة فارقة تعود فيها حقوق الإنسان كمقترح أخير للثقافة والمجتمع. مقترح يحوّل الحلم بالحرية الفردية والجماعية إلى منظومة تأصل الحقوق والحريات في الدساتير والقوانين وتصلح المؤسّسات وتقيم أسس العدالة الانتقالية وتعطي للمجتمع المدني استدامة وتستثمر في سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية عادلة تقوم على المشاركة الحرّة. إنها النهضة الجديدة : نهضة حقوقنا في الثقافة وفي المجتمع. إلى كلّ الحاملين والحاملات بثورة الحرّية هذا الكتاب.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان



حقوقنا في الثقافة والمجتمع

عبد الباسط بن حسن

شكر وتقدير

الناشر : المنظمة العربية لحقوق الإنسان

بدعم من مؤسسة المجتمع المنفتح (OSI)

تصميم الكتاب : عواطف نصري

مراجعة : طارق بوعتور

إعداد الغلاف : أمينة جبلون

صورة غلاف الكتاب : منحوتة «شهداء الثورة» للفنان رؤوف قارة

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : (٢٠١٤/٨٦٩٠)

إلى صديقاتي وأصدقائي

من تونس والبلدان العربية والعالم،

حملنا «عهد تونس للحقوق والحريّات»

أمانةً مشتركة،

ميثاقًا لحلم جديد بالحريّة.

فهرس الكتاب

٧.....	تقديم
٩.....	مقدمة
١٣.....	١- ثقافة التشكك في حقوق الإنسان
٣٣.....	٢- ثقافة حقوق الإنسان وبناء تجارب الحرية
٤٩.....	٣- حقوق الإنسان وجدوان العزلة
	٤- مفهوم «المدافعين عن حقوق الإنسان» ... من التميظ
٦٣.....	إلى الانفتاح
٨١.....	٥- حرية الرأي والتعبير ثروة وطنية مشتركة
٩٥.....	٦- فضاءات متعددة لحلم الحرية
١٠٥.....	٧- عودة حقوق الإنسان إلى الحياة
١٢١.....	ملحق : وثيقة عهد تونس للحقوق والحرقات

تقديم

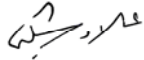
يشكل الوعي بحقوق الإنسان قضية جوهرية في جهود حركة حقوق الإنسان في المنظمة العربية من أجل تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان، وأساساً لتعزيز المعرفة والدراية لدى الأفراد والجماعات لكي ينهضوا بالدفاع عن حقوقهم والسعي لتميتها.

ولقد عانت هذه الجهود طوال العقود الأربعة السابقة من العديد من المعوقات والآفات التي عطلتها ونالت من بعضها، وشكل الواقع الثقافي ابرز هذه الآفات، واستدعت جهداً غير محدود لمعالجتها وتخطيها.

وجاءت ثورات الشعوب العربية من أجل الحرية والكرامة والعدل لتضع حقوق الإنسان في قلب المعادلة، وبينما أتاحت الثورات أفاقاً كبيرة لتقدم جهود الحركة الحقوقية ووفرت هامشاً غير محدد لممارسة الحريات، لكن الانتكاسات التي وقعت خلال المراحل الانتقالية فرضت تحديات إضافية وأعدت بعضاً من معوقات الماضي.

ويسعد المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن تضع هذا الكتاب للباحث القدير الدكتور "عبد الباسط حسن" رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان بين يدي القارئ العربي ليكون معيّنًا على الفهم الصادق لحقوق الإنسان وإزالة الالتباسات المتجددة حولها.

علاء شلبي



أمين عام

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

مقدّمة

يعود مفهوم حقوق الإنسان بعد طول ترحال في عوالم غريبة وتشكيك واحتقار. يعود بعد أن حافظ مناضلات ومناضلون على جذوته مشتتة في أشدّ وأقسى لحظات ألم الاستبداد. يعود المفهوم ليدخل أدران الحياة ومحاسنها ويختلط بأسئلتها. ثورة تونس أعادت حقوق الإنسان إلى الحياة لأنّ الثورة لم تكن ضدّ الاستبداد فقط بل كانت كذلك ضدّ انتزاع القيم من روح الإنسان.

آفاق تفتح اليوم أمامنا للمشاركة الحرّة واختيار العيش معاً وبناء أمثلة للكرامة والعدالة الاجتماعية، ولكن مخاطر كبيرة تهدّد هذا الشوق للحرية : عنف وتدمير لمعاني الحياة ومحاولة إعادة الهيمنة والتلاعب بأهداف الثورات وخراب يزحف على بلدان عربية حلمت شعوبها بحياة جديدة.

فرص وتحديات تدعونا إلى إعادة التفكير في ما جعل من ثقافة حقوق الإنسان مجالاً للتشكيك فحرماننا من قدرتنا على إعادة صنع وجودنا وتدفعنا إلى بناء ثقافة جديدة تقوم

على الحرية والكرامة والعدالة والمساواة. كما تدعونا إلى
تخليص العمل الحقوقي من نمطية البرامج والعزلة وفتحه
على تجارب كلّ الناس لبناء حركات مدنية من أجل الدّفاع
عن الحريات ونشر ثقافتها.

في لحظة حرّية يندر وجودها، لحظة اكتشاف معنى
الكرامة المتأصل في الإنسان، فتح العرب صندوق
الاستبداد الأسود لتتعيق أحلامهم وآمالهم. أصوات ظلّت
حبيسة ظلمات الحضيض زمناً طويلاً تتعالى الآن في كلّ
المجتمعات تطالب بالتحرّر من الخوف والفقير. أصوات لم
يعد بالإمكان الإنصات لها والإجابة عن رغبتها في الحياة
بخطاب سياسي استبدادي محنّط وسياسات اقتصادية
 واجتماعية وثقافية قديمة وأمثلة تنموية مهترئة.

لقد أعادت صرخة «خبز، حرّية، كرامة وطنية» حيوية
ونضارة إلى تاريخنا المُثقل بعطالة تاريخ الاستبداد وزعزعت
وثوقيات طالما انبنت عليها أسس مجتمعاتنا وثقافتنا.
أطلقت الصرخة حلم الحرّية مطلباً يسعى إلى التحقّق

الدائم في الواقع. «الآن وهنا» يريد الجميع للحلم أن يكون. ولكن أين السبيل إلى الحرية في مجتمعات تطالب بحقوقها ومازالت فئات منها لم تدمج في ثقافتها وسلوكياتها مفاهيم حقوق الإنسان؟ أين السبيل إلى الحرية في واقع لم يُدرك بعدُ العلاقة الوثقى بين الحقّ والواجب؟ أين السبيل إلى الحرية في ثقافة مازالت تزرع تحت إكراهات ألم التمييز والإقصاء والتهميش؟ أين السبيل إلى الحرية في مجتمعات تحاصرها مشاكل الماضي وتتكالب عليها سياسات إقليمية ودولية تجرّها إلى منطق العنف وتفكيك أسس الدولة الهشة؟ لقد حلمت أجيال وأجيال في مجتمعاتنا بالنهضة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. حلمت بالتفكير في السياسي لتخليصه من الاستبداد، وحلمت بالاجتماعي لإنقاذه من عهود التمييز والإقصاء، وحلمت بالاقتصادي لجعله أكثر التصاقا بالعدالة، وحلمت بالتقافي لتحويله إلى مجال للإبداع والفكر النقدي.

كلّ هذه الأحلام التي تتوق إلى الجمع بين تحرّر الفرد

وتحرّر المجتمع تنتظر اليوم إجابة بعد أن فشلت
مقترحات «الآباء» المؤسّسين لدولنا الحديثة تحت وقع
نرجسيّة السلطة المطلقة وإغراءات الاستبداد.
لقد انسحب «الآباء» المخلّصون تحت وقع نهاية تاريخ
الاستبداد وتركونا لأصراع مصيرنا. مصير مطلب الحرية.
إنّنا اليوم أمام مرحلة تأسيسية كبرى في تاريخنا. مرحلة
فارقة تعود فيها حقوق الإنسان كمقترح أخير للثقافة
والمجتمع. مقترح يحوّل الحلم بالحرية الفردية والجماعية إلى
منظومة تُوصّل الحقوق والحريات في الدساتير والقوانين وتصلح
المؤسّسات وتقيم أسس العدالة الانتقالية وتمنح المجتمع المدني
استدامة وتستثمر في سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية
عادلة تقوم على المشاركة الحرّة.
إنّها النهضة الجديدة: نهضة حقوقنا في الثقافة وفي
المجتمع. إلى كلّ الحالمين والحالمات بثورة الحرّة هذه
المقالات، هذا الكتاب.

* * *

ثقافة التشكيك
في حقوق الإنسان

عجيب قدر مفهوم حقوق الإنسان في تاريخ المجتمعات العربية المعاصرة. فلقد ظلّ متقلًا من غربة إلى أخرى داخل الخطاب السياسي الذي يكاد يفتح تارة على أفكاره المبشرة بالحريات والمساواة ثم سرعان ما يوصد أمامه أبواب الشكّ والزّبية في مدى جدواه العملية أو تأصله في «هويتنا الثقافية».

ففيما عدا بعض اللحظات التاريخية التي تمّ فيها استلها مفاهيم حقوق الإنسان في النقاشات الحضارية التحررية مثل حوارات عصر النهضة وحركات التحرر الوطني من الاستعمار وظهور وتطور حركة منظمات حقوق الإنسان، فإنّ حقوق الإنسان قد أصبحت مجالاً لهجوم عنيف من عديد التيارات السياسية والكتابات المحافظة بل و«التقدمية»، ممّا زاد من إبهام المفهوم واستعصائه على العرب.

ولقد تمحورت الهجومات على حقوق الإنسان عند العرب حول ازدواجية ممارسات حقوق الإنسان عند الدول الغربية المستعمرة والامبريالية المهيمنة وتعارض مفهوم الكونية الذي تقترحه حقوق الإنسان مع «خصوصيات» مجتمعاتنا. بل إن بعض الهجومات قد استعادت نقدا قديما وتاريخيا للكونية في الغرب لتجعل منه نقدا مجردا وثابتا ومطلقا يشكك في الكونية في حد ذاتها مهما اختلفت مصادرها ومنطلقاتها.

ولكن كلما ازداد نقد العرب لحقوق الإنسان حدة طلع هذا المفهوم من غرته ليؤثت مطالبتنا بالتحزر من الأنظمة المستبدة ومحاربة الفساد والفقير والتهميش والتمييز والاحتلال. إننا أمام وضعية عجائبية. فمن ناحية تطالب مجتمعاتنا مطالبة قوية بالمشاركة والديمقراطية والتوزيع العادل للثروات واستعادة مفهوم الدولة الوطنية الحريصة على رفاهية الأفراد والمجموعات وحقها في العمل والصحة والتعليم الجيد، ومن ناحية أخرى يلعن الخطاب السياسي والثقافي السائد حقوق

الإنسان «ومؤامراتها» التي تهدف إلى زعزعة «هويتنا»
واستقرارنا. فماذا نريد بالضبط ؟

إنه مأزق يضع حقوق الإنسان في وضعية قصور
مضاعف بين المعاناة من ازدواجية المعايير، أي ازدواجية
بعض السياسات الدولية التي تبرر الهيمنة باسم خطاب
تستعمل فيه مبادئ حقوق الإنسان أداة عنف وسيطرة وإدارة
للمصالح، والمعاناة من انفصام خطابنا الذي يسعى في
مستوى الشعارات إلى تحرر عملي من واقعه المريض مع
إنكار أدوات هذا التحرر، أي حقوق الإنسان.

لقد اعتاد الخطاب السائد عندنا أن يلقي بمسؤولية
مصائبنا والقبح المحيط بنا وتعطل معانينا الحضارية على
«الآخر» المهيمن والطاغي وأن يبزر مأسينا بثنائية
«الآخر» الشرّ و«النحن» الضحية الخيرة. وانسحبت هذه
الرؤية على علاقتنا بحقوق الإنسان لتتحول هي بدورها إلى
«شرّ جديد».

ولكن تفكيك بعض مظاهر تعامل العرب سلطات ونخباً مع مفهوم حقوق الإنسان يبيّن أنّ هذه الرّؤية المبنية على الثّائبة السّاذجة تخفي في أعماقها رغبة عميقة واعية وغير واعية في تهميش حقوق الإنسان وإقصائها من مجال سؤال الحرّية. كما تبيّن أنّ وراء التّشكيك في حقوق الإنسان باسم ازدواجية المعايير و«الخصوصيات» ألما أكبر هو ألم أسئلة وجودنا المجهضة على الدّوام. وفيما يلي عرض لأهمّ مظاهر التّشكيك في حقوق الإنسان في العالم العربيّ :

١. التّشكيك من منطلق احتقار الشّعوب :

إنّه تشكيك في حقوق الإنسان تعتمد على قوى متعدّدة سياسيّة واقتصاديّة ومعنويّة تعتبر أنّ «الشّعوب» غير قادرة بطبيعتها على فهم التّحرّر وممارسته وعلى أن تعيش الديمقراطيّة والمشاركة في صنع القرار. وتعتمد هذه الرّؤية على مفهوم الشّعب الطّفّل والشّعب القاصر الذي لا يمكن أن يرتفع بقدراته الذاتيّة ليغيّر مصيره. فالشّعب في هذه

الحالة كتلة من الأفراد تنتظر المخلص الذي يوزع الأدوار الاجتماعية ويمنح الرفاهية.

هذا التشكيك المبتوث في أعماق السياسات التربوية والثقافية والإعلامية وفي تمثيلات المجموعة حول رؤيتها لذاتها باعتبارها مجموعة، سيؤدي إلى إيمان الأفراد بقصورهم وعدم أهليتهم لعيش الحرية.

وهذه القوى التي تستعمل قدراتها في سجن مفهوم الشعب في عدم القدرة الجينية على التحرر وعيش تجارب حقوق الإنسان هي نفسها التي تعلي من قيمة هذا الشعب ونضجه حين الحديث عن حماية «سيادة» الوطن والدود عنه أمام «المخاطر الخارجية» أو عند تجميع أصواته في المناسبات الانتخابية التي تديم الاستبداد.

ويستبطن الكثيرون هذا الاحتقار في نوع من العنصرية الذاتية، فيؤكدون أنهم غير قادرين على عيش تجارب حقوق الإنسان لأن طبيعتهم الإنسانية لا تتماشى مع حقوق

الإنسان. فهم «شعوب» لا يمكن أن تعيش إلا في إطار
تحكمه ثنائية الشعب الخاضع والفرد المنقذ.

٢. التشكيك الانتقائي :

يعتبر أصحاب هذا الموقف أنّ هناك حقوقا بعينها لا
يمكن لمجتمعاتنا أن تتمتع بها إذ إنّ «خصوصياتنا» لا
يمكن أن تتماشى في المطلق مع جميع حقوق الإنسان
بصفتها منظومة متكاملة وغير قابلة للتجزئة. فهناك
التزامات يمكن لحكومات دولنا أن تحترمها في إطار
المعاهدات الدوليّة المتعلّقة بحقوق الإنسان وهناك التزامات
أخرى لا يمكن احترامها انطلاقا من الخصوصيات الثقافيّة.

ولكنّ ما نلاحظه هو أنّ شعارات احترام الخصوصيّة لا
ترفع إلاّ عند تبرير انتهاك حقوق النّساء والأقليات
والجماعات الضّعيفة والمهمّشة، ولا ترفع كذلك إلاّ عند الرّدّ
على التقارير الوطنيّة والدوليّة التي تفضح انتهاك الحقّ في

المشاركة السياسيّة والعمل المدنيّ والتّقابيّ وانتهاك حرّية
الرأي والتّعبير والتّفكير والدين.

فإذا كان هؤلاء حريصين على حماية الخصوصيّات،
فلماذا لا يطرحون هذه المطالبة بالحدّة ذاتها في علاقات
الحكومات العربيّة بالمؤسّسات الماليّة الدوليّة أو في إطار
مفاوضاتها حول قضايا التّجارة العالميّة أو الملكيّة الفكرية
والهجرة أو في إطار التّعامل مع أزمات المنطقة وحقوق
شعوبها؟

لقد حوّلت الانتقائيّة مسألة الخصوصيّات إلى سلاح
يشهر فقط عند طرح قضايا حقوق الإنسان والحريّات
وخاصّة عندما تفتح نقاشات محلّية أو كونيّة حول قضايا
مخصوصة مثل حقوق النّساء والعنف ضدّ المرأة والحقوق
الجنسيّة والصّحة الإنجابيّة وحقوق الطّفّل وحقوق اللاّجئين
والأقليات الدينيّة والعرقية. ففضيّة الخصوصيّات بكامل
تعمّدها وتاريخيّتها اختزلناها في ردود فعل مجردة ولا
تاريخيّة لمحاربة الحرّية. ولم تؤدّ الانتقائيّة، ومنطق

الأولويات الإيديولوجي الذي انبنت عليه، في حقيقة الأمر إلى حماية مجموعة من الحقوق على حساب حقوق أخرى بل تحوّلت إلى أداة خبيثة لضرب كلّ الحقوق. فلا نظنّ أنّ تعطيل حقوق النساء باسم الخصوصية قد صاحبتة في نفس الوقت محاولات جدية لتطوير حقوق الإنسان في الصحة والتعليم والعمل.

لقد ظهرت الحكومات العربية في مؤتمرات حقوق الإنسان الدولية التي انعقدت في القرن الماضي وخاصة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا (١٩٩٣) كتلة واحدة تقود حركة مستميتة للتشكيك في مبدأ كونيّة الحقوق. كما أظهرت المؤتمرات مأزقا حضاريا أعمق للعرب في عدم قدرتهم على بلورة أجوبة تاريخية لأسئلة الحريات التي لا يمكن التهرب منها باسم شعارات مطلقة ومنغلفة.

٣. التشكيك انطلاقا من اختلاف المرجعيّات :

وتلتقي مقولات هذه النظرة حول فكرة أساسية وهي أنّ

حقوق الإنسان نشأت في الغرب وهي قديمة عنده متأصلة في تراثه فلا يمكن أن تكون بالتالي صالحة لكلّ زمان ومكان. فهناك طبيعة خاصة للإنسان الغربي المطلق تجعل قبوله للفكرة نابعة من وجوده ذاته. هذه الرؤية المطلقة لآخر تؤدي في النهاية إلى اعتبار حقوق الإنسان فكرة مجردة لم تخضع لتطور تاريخي في تشكيلها أو لتوترات مفهومية وصراعات بين المدارس الفلسفية والسياسية والقانونية. كما أنّ هذه النظرة تتجاهل حقيقة نشأة حقوق الإنسان وتطورها في مجتمعات غربية شهدت قرونا من الاستبداد السياسي والحكم المطلق وإنكارا للحريات الدينية وحروباً وصراعات مذهبية دموية.

وقد أدى هذا التشكيك في حقوق الإنسان بالتركيز على كونها غربية إلى رفض حقوق الإنسان كلياً واعتبار أنّ المرجعية الدينية قدمت حلاً وإجابات واضحة ونهائية لقضايا الإنسان ويكفي الرجوع إلى منابع الإسلام وأصوله لبناء المجتمع المثالي. هذه الرؤية التي تتناسل ولا يزال

يتنازل من خلالها هذيان الأصول بعنفه الماديّ والرّمزيّ، خلقت وضعيّة لا تحتمل، تبدو فيها الهوة شاسعة ولا يمكن تجسيرها بين حقوق إنسان غربيّة غريبة عن حضارتنا وإسلام لا تاريخيّ تكفي استعادته في مطلق قداسته لتحقيق سعادة الأُمّة.

هذه الرّؤية التي تغلغت في ثقافتنا السّياسيّة وفي الخطاب الدّينيّ والتّربويّ ساهمت في خلق أجيال من العرب الذين يظلمون بجنّات الماضي ويعجزون عن تبيّن حلول لمشاكلهم خارج الأنماط الذّهنيّة المطلقة. أجيال تعتبر إنكار حقوق الإنسان وأسئلتها الملحة عن العلاقة بين السّلطة والحرية وموقع «سيادة» الفرد وحيّزه الشّخصيّ في الأنماط التّقليديّة لتنظيم المجتمع وبناء أمثلة تاريخيّة لتحويل المجتمعات عن طريق الكرامة والمساواة والعدالة والحرية، تعتبرها مدخلا لقتل الآخر المتعدّد فيها والعودة إلى صفاء الماضي.

إنه مطلق الهذيان الذي ساهم في إنتاج خطاب العنف والتكفير والاستئصال والتطرف والإرهاب. وهو ما وقف سدًا منيعًا أمام تغلغل ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعاتنا وحرّمها من فرص تاريخية لإحراز تقدّم في مجالات الحريات والديمقراطية والتنمية.

وإلى جانب هذا التشكيك الجذري، نجد موقفًا آخر يؤكد أنّ حقوق الإنسان ذات مرجعية غربية بالأساس، ولكن الكثير من هذه الحقوق لا يتعارض مع المرجعية الدينية. وهؤلاء يستقون أمثلتهم من النصوص الدينية للتأكيد على أنّ الإسلام احتوى حقوق الإنسان فهو لا يختلف عنها. ولكن رغم الإيجابية النسبية لهذه المقاربة التي تحاول إيجاد حلّ للتوتر المفهومي بين حقوق الإنسان والإسلام، فإنّها تبدو مرتبكة مثل كلّ المحاولات التوفيقية بين نظامين مختلفين، وتبدو لنا غير قادرة على الإجابة عن بعض التساؤلات الأساسية. فهل مقارنة الدين لموقع الإنسان في الكون وفي المجتمع هي نفسها التي عبّر عنها تطوّر

المدارس الفلسفية التي فكّرت بأشكال متنوعة في مفهوم حقوق الإنسان؟ وهل يعتمد الإسلام في جوانبه التشريعية ذات الصلة بقضية السلطة والحريّة والعدالة والمساواة والكرامة نفس النظرة التي بلورتها نظريّات حقوق الإنسان بدءاً من إعلانات حقوق الإنسان الأولى في القرن الثامن عشر وصولاً إلى الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان؟ وهل تنظر المرجعية الدنيّة على اختلاف مذاهبها إلى مواضيع مثل حرّية الرأى والتعبير والتفكير والدين وحقوق النساء والأقليات بنفس النظرة التي تبلورت تدريجيّاً في اتفاقيّات وإعلانات حقوق الإنسان الدوليّة؟

إنّ المطلوب ليس القيام بمحاولات توفيق سطحيّة توشح بمقولات تراثيّة مختارة بعناية عن فضائل التسامح وتكريم الإسلام للبشر، بل البحث المتأنّي والجريء من أجل تبيين خصوصيّة كلّ مرجعيّة في تاريخيّتها، والقبول بحقوق الإنسان كأداة نقد لمساءلة النّفاة والدين وتخليصها من كلّ ما لا يحتمل إنسانيّاً اليوم. وعلينا أن ننقل من محاولة استعمال حقوق

الإنسان لتبرير أولوية الدين إلى اجتهادات شجاعة تبرز خطر إقحام الدين في أمور تتعلّق بالسياسي في معناه الشامل وعدم قدرة الدين فعليًا على الإجابة عن أسئلة السياسي وقضاياها.

٤. التشكيك المتعالم :

وهذا النوع من التشكيك يجمع تحت سقف واحد عددا مختلفا ومتنوعا من الكتاب والمفكرين والقانونيين. إنّ ما يثير الانتباه في مواقف هؤلاء المشكّكين في كونيّة حقوق الإنسان هو أنّهم ينطقون من مرجعيّة «حدائيّة» فتراهم يصمّون آذاننا بأرائهم المستنقاة من أمّهات مصادر الفكر الحديث عن الدّولة والفرد والمجتمع المدني والعلمانيّة ولكنّهم يسارعون إلى اعتماد أيّ موقف يشكّك في حقوق الإنسان. وكأنّ حقوق الإنسان جسد غريب ترعرع خارج إطار هذا الفكر الحدائيّ أو ما بعد الحدائيّ. هذه التّرسانة المعرفيّة التي يتوسّلون بها لفرض آرائهم المتعالمة والمتحدلقة ساهمت في مزيد إرباك علاقتنا بحقوق الإنسان وفي عدم فهم أصولها وتطوّراتها.

هذا التّشكيك يعتمد على شذرات من النّقد الذي وجّه لحقوق الإنسان بدون إرجاعها إلى الحوارات الكبرى التي أدّت إلى تطوّرها. لذلك فهو تشكيك يودّي إلى انقطاع أصحابه في الوقت ذاته عن فهم حقوق الإنسان ومختلف أنواع النّقد الذي صاحب نشأتها وتطوّرها وإلى انحباسهم في منظومة إيديولوجية مغلقة لا فكاك منها. إنّها المعرفة العرجاء التي تبشّر بانفتاحات الفكر والتطوّر ونقد الأنساق الميتافيزيقية ولكنّها في نفس الوقت تجعل من حقوق الإنسان مجموعة عقائد ميتافيزيقية متعالية عن التاريخ وتهاجمها انطلاقاً من هذا التّصوّر الذي ابتدعت وهمه.

إنّ الوهم الذي يروّجه التّشكيك المتعالم عندنا هو أنّ كونية حقوق الإنسان مفهوم مطلق وهي تجريد لمسار انطولوجيّ مخترق لكلّ زمان ومكان وبالتالي فهي لا يمكن أن تخدم إلاّ رؤية واحدة للإنسان نشأت مع مدرسة القانون الطبيعيّ وقتنت في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا لسنة ١٧٩٨. هذه الرّؤية التّبسيطية هي السائدة في

الكتابات القليلة باللّغة العربيّة حول حقوق الإنسان وحول
فكر رموز عصر النّهضة العربيّة ولكنّها خلقت التباسا
تاريخيا أساسيا إذ جعلت أصول فكرة حقوق الإنسان حkra
على الإرث الليبراليّ الغربيّ ورسّخت في الأذهان معارضة
لحقوق الإنسان على أساس أنّها لا تخدم سوى رؤية مركزية
غربية واحدة للإنسان.

إنّ حصر كونيّة حقوق الإنسان في لحظة واحدة من
لحظات تطوّرها سيحجب عنّا إرثا معرفيا هائلا من نقد
الكونية المؤسسة لحقوق الإنسان. فلقد وجّه كتّاب مختلفون
مثل بنتهام وكونت ومايستر وهيغل وماركس، في شبابه،
نقدا أساسيا لفكرة كونيّة حقوق الإنسان في شكلها المجرد
وساهموا في توسيع النقاش حول الكونية وحول تاريخية
الحقوق وعدم تعاليها. ولقد تواصل النقاش حول الكونية
وتاريخية الحقوق في كتابات حنا أرندت ونوربرتو بوبيو
واتيان باليبار وميشال فوكو لتطرح رؤى حول المواطن
المجرد والإنسان الفرد الواقعيّ وحول مرور فكرة الحقّ من

شكلها المجرد إلى شكلها التاريخي المؤثر في المجال السياسي.

لقد ساهمت كل أنواع النقد للكونية في إعادة تعريف حقوق الإنسان، فهي لم تعد مجرد امتيازات يتمتع بها المواطن في إطار المجموعة بل هي الطريقة التي يتواصل من خلالها الأفراد ويتفاعلون ليمنحوا بعضهم بعضا هذه الحقوق من أجل تأسيس المجموعة. فحقوق الإنسان ليست إذن فكرة مجردة بل هي عمل تاريخي متواصل.

ولكن هذه اللحظة لم تمنع ظهور مبادئ جديدة للإقصاء واستفحال أخرى مما أدى إلى ظهور لحظة ثانية من لحظات الحدائة أصبحت فيها إشكالية المواطنة مرتبطة وثيق الارتباط بالمطالبة بالعدالة الاجتماعية ويتطور لا متناه للإصلاح والتغيير الاجتماعي. وتكون المساواة في هذه اللحظة بناء تاريخيا وليست مجرد معطى انثروبولوجي بينما تكون الحرية اكتشافا ماديا وليست مجرد مبدأ.

وسنجد صدى لكلّ هذه الحوارات والرؤى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ والاتفاقيات الدولية رغم طابعها القانوني الجاف والتبشيري.

إنّ التشكيك العالم حين يسمح ثراء النقاشات والمفاوضات الكبرى النقدية لحقوق الإنسان يؤدي في نهاية الأمر إلى بناء ثقافة شمولية تنظر إلى المفاهيم نظرة كلية منزوعة عنها تاريخيتها.

إنّ أنواع التشكيك في حقوق الإنسان الحادة حيناً والملتبسة حيناً آخر التي سبق ذكرها قد ساهمت في غربة هذا المفهوم في مجتمعاتنا وفي صعوبة بناء ثقافة سياسية تستوعب إشكاليات وآفاق مفاهيم المواطنة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. وأدى ذلك إلى مآزق أخرى لا تقلّ خطورة عن ثقافة مجتمعاتنا السياسية. فقد انحصر النقاش حول حقوق الإنسان في استيهامات مجردة عن أصولها الغربية ومدى «تأصلها» في ثقافتنا ومدى تهديدها كذلك لـ«هويتنا» ومرجعيتنا الدينية، وتمّ بذلك تغييب النقطة

الأساسية التي أحدثتها حقوق الإنسان في مختلف تطوراتها على الوعي بالسياسي.

فرغم تعدد الحقوق ومصادرها واختلاف طبيعتها القانونية أحيانا وصعوبة تطبيقها في بعض الحالات، فإنها تبقى مع ذلك أداة عمل أخلاقي وتاريخي لمساءلة السياسي وإثرائه بمفاهيم المواطنة والعدالة الاجتماعية.

كما أضفت حقوق الإنسان على ممارسة السياسة مجموعة من المبادئ والقيم مثل المساواة والحرية والعدالة والكرامة حتى تخرج من أنفاق المنفعة المتوحشة التي تأكل الأفراد والبلدان.

إن حقوق الإنسان هي كذلك أداة عمل هامة للربط بين سعي الأفراد للتحرر ومحاولات بناء أنساق للتحويل الاجتماعي. لقد أخرجت ثقافة التشكيك في حقوق الإنسان المفهوم عن أسئلته وإمكاناته التاريخية والأخلاقية وحولته إلى مجال ريبية.

هذا المأزق لم يجعل حقوق الإنسان شيئاً متعالياً على
حياتنا ومتناقضاً مع تاريخنا فقط، بل جعله عاملاً من
العوامل الأساسية في إنكارنا لما يؤسس إنسانيتنا.

**ثقافة حقوق الإنسان
وبناء تجارب الحرّية**

إنَّ الأفق الممكن لتحويل الخطاب السياسيِّ عندنا يكمن في نقد جريء لطابعه الوعظي وفي تحويله من آلية إنتاج وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة إلى رؤية مغايرة تبتدع هوامش للتحرر الفردي والجماعي. وهذا يعني إدماج ثقافة حقوق الإنسان وخطابها في الخطاب السياسي السائد ومساءلته. وهذا يعني كذلك طرح سؤال مركزي عن ثقافة حقوق الإنسان التي نريد. فهل هي مجرد برامج ونشاطات نخترلها في البحوث والتدريب والإعلام، أم هي رؤية للتحويل الاجتماعي القائم على الحرية بدل خطاب السياسة السائد والمبني على المنفعة المتوحشة والمستلبة؟

١. خطاب حقوق الإنسان: من التبشير إلى آفاق التحرر

إنَّ استحالة قيام خطاب سياسيِّ يعود أساسا إلى العجز عن استلهم خطاب حقوق الإنسان وثقافته والعجز عن تحويله إلى تجارب تحرر. ولا يمكن أن نردَّ السبب إلى

مجرد عدم اقتناع النخب السياسية بقضايا حقوق الإنسان أو إلى الهوة الشاسعة التي تفصل بين الخطاب الحقوقي والممارسة فقط، بل يتعدى هذه الأسباب الظاهرية ليمس تمثنا الخاص لحقوق الإنسان وخطابها ومدى وجود رؤية حقيقية تحولها من مجرد أنشطة وبرامج إلى مسارات للتأثير في الواقع وإعادة بنائه. إن الأزمة كامنة أيضا في الخطاب الحقوقي كما يتجلى في بعض الممارسات التي تستبدل تعريفا غيبيا ومركزيا للإنسان بتعريف آخر لا يقل عنه تجريدا يحول الأفراد إلى متلقين سلبيين لخدمات حقوق الإنسان ومعارفها. إنها مراتبية جديدة تفصل بين «الإنسان» الواعي المتملك لمصيره و«الضحية» الفاقدة لإنسانيتها وكرامتها والتي تعيش على أمل تحريرها من شرطها القاسي.

هذه المقاربة تعيد في حقيقة الأمر إنتاج علاقات الهيمنة القديمة تحت مسميات جديدة تحول دون إمكانية عقلنة

السِّيَاسِي بِالْبَحْثِ الْمَشْتَرِكِ عَنِ ذَلِكَ الْحَيْزِ الرَّهِيْفِ الَّذِي
يُؤَسِّلُ الْكِرَامَةَ فِي فِضَاءَاتِ الْحَيَاةِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ.

إِنَّ «إِنْسَانَ» الْإِعْلَانِ الْعَالَمِيِّ لِحَقُوقِ الْإِنْسَانِ هُوَ مَلْتَقَى
حَوَارَاتٍ وَمُفَاوِضَاتٍ كَبْرَى بَيْنَ تَصَوُّرَاتٍ تَارِيخِيَّةٍ وَفَلْسَافِيَّةٍ
وَتَقَافِيَّةٍ حَوْلَ تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ وَهُوَ مَجَالٌ تَرَدَّدَ بَيْنَ ثَبَاتٍ
الْخِصَائِصِ الَّتِي تَعْرِفُ الْإِنْسَانَ مِنْ نَاحِيَةٍ وَخُضُوعِهَا إِلَى
تَارِيخِيَّةٍ تَجْرِبِيَّةِ الْفَرْدِ وَفِرَادَتِهَا مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى. هَذَا الْإِعْلَانُ
الَّذِي خَرَجَ إِلَى الْوُجُودِ مُوسُومًا بِهَذِهِ الْحَوَارَاتِ التَّفَاوُضِيَّةِ
سَيُؤَكِّدُ عَلَى أَنَّ الْحَقُوقَ هِيَ صِبْوَاتٌ وَرَغْبَاتٌ وَحَاجَاتٌ
كِرَامَةٌ يَسْعَى الْفَرْدُ مِنْ خِلَالِ عَقْلِنَةِ السِّيَاسِيِّ إِلَى حِمَايَتِهَا
وَتَجْرِبَتِهَا فِي الْحَيَاةِ وَتَحْوِيلِهَا إِلَى قَاعِدَةٍ مَشْتَرَكَةٍ. إِنَّ
الْإِعْلَانَ يَضْرِبُ فِي الْعَمَقِ مَفْهُومَ «الْمَنْحَةِ» وَ«الْهَبَةِ»
وَيَقْتَرِحُ تَصَوُّرًا لِلْمَسَاوَاةِ الْكُونِيَّةِ الَّتِي تَتَبَنَّى عَلَى الْمَشَارَكَةِ
وَالْمَوَاطِنَةِ. لِذَلِكَ فَإِنَّ حَقُوقَ الْإِنْسَانِ بِاعْتِبَارِهَا تَجْرِبِيَّةَ مَسَاوَاةٍ
فِي السِّيَاسَةِ وَمِنْ خِلَالِ السِّيَاسَةِ، سَتَتَحَوَّلُ فِي مَشْهَدِ
الْإِسْتِلَابِ الْعَامِّ إِلَى خُطَابِ غَائِمٍ صَعْبٍ إِدْرَاكِهِ إِذَا لَمْ

تستعد معاني الحوارات الكبرى حول الإنسان وسياسات الحرية والكرامة.

1.1 تأسيس خطاب حقوق الإنسان والتربية عليها: بين الاحتجاج والتبشير

لقد كان خطاب حقوق الإنسان حاضرا في العقود الماضية في بلداننا في أشكال متعدّدة من نقد تسلّط الحكومات «الوطنية». هذه الحكومات التي انبعثت من حركات الاستقلال وأنتجت أنظمة استبدادية أعاققت نموّ أية تجربة للتحوّل الديمقراطي بضربها أسس قيام فضاء للعمل السياسي المستقلّ عن أجهزة الدولة وبمقارنتها الأمنية لتوزيع الأدوار في المجتمع. ولقد نجحت الأنظمة في محاربة حقوق الإنسان والديمقراطية بتركيزها على تدمير محاولات التحرّر الفردي والجماعي وباعتمادها مبدأ السيادة حيناً أو باستعمال الدين والخصوصيات الثقافية حيناً آخر. لقد أحبطت كلّ محاولات تحويل حقوق الإنسان إلى أداة

لشرعة الممارسة السياسيّة وللتفاوض المجتمعي حول بناء موثيق المواطنة والانتقال الديمقراطي.

ولقد اعتمدت جُلّ حركات الاحتجاج ومعارضة أنظمة الاستبداد المهيمنة على خطابات كليانية يسارية وإسلامية وقومية لم تقدر على اقتراح أمثلة لتطوير مجتمعاتها تتبني على جرّ الأنظمة إلى ساحة الصّراع الأساسيّة وهي ساحة الحريات. أمّا حقوق الإنسان فقد كانت بالنسبة إلى حركات المعارضة أداة تستعملها بشكل انتقائي عند الضرورة (اعتقال مناضليها أو تعذيبهم أو محاكمتهم).

لقد انبعثت حركة حقوق الإنسان العربية من رحم هذه التفاعلات السياسيّة وانحدر أغلب قادتها وأعضائها من الأحزاب والحركات السياسيّة العربية، ومن يأس بعض النخب من الأنظمة الوطنيّة ومن تهافت الإيديولوجيات. وتركّزت مطالب هؤلاء في البداية على إعمال الحقوق السياسيّة والمدنية ومواجهة انتهاكات الحقوق السياسيّة تحديداً. فقد اهتمّوا بالحق في منع التعذيب والحق في حرية

الرأي والتعبير والحق في الاجتماع وتكوين الجمعيات. ولا يمكن الحديث في هذه المرحلة التأسيسية عن وجود خطاب لحقوق الإنسان مفارق للخطاب السياسي السائد أو عن بلورة تصوّر حول ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها. فلقد تميّزت المرحلة أساساً بخطاب تبشيري متمركز حول الاحتجاج والمطالبة بالحقوق.

ورغم قيام بعض المنظمات الحقوقية القومية والوطنية في أواسط التسعينات من القرن الماضي ببعض المبادرات الموسمية للتعريف بأهمية التربية والتعليم في نشر ثقافة حقوق الإنسان (تنظيم بعض الندوات وإصدار المنشورات) فإنّ التربية على حقوق الإنسان بقيت شأنًا هامشيًا مكملًا لعملية الدفاع عن حقوق الإنسان والمطالبة بحمايتها ولم تبلور المنظمات الناشئة خطابًا نوعيًا يضع التربية على حقوق الإنسان في سلّم أولوياتها كأداة تواجه من خلالها الثقافة السياسية السائدة وتحولّ حقوق الإنسان من أداة احتجاج إلى نسق متكامل يجمع بين الدفاع عن مبادئ

الحرية والكرامة والمساواة والعدالة واقتراح خطاب يساعد على التأثير في السياسات المهيمنة ويدعم بحث الأفراد والمجموعات عن تغيير شرط وجودهم. فلا عجب أن نرى منظمات حقوقية تتادي بضرورة احترام الحريات ولكنها تقف صامتة أمام تهمة أطراف عديدة من المجتمع وخاصة النساء والأقليات والفقراء واللاجئين وذوي الإعاقة.

هذه الانتقائية «الحقوقية» في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في ترابطها وعدم تجزئتها ستضيع على حركة حقوق الإنسان فرصا تاريخية في القيام بدور رائد في الإنصاف لتحويلات المجتمع وفي تأكيد دورها كعنصر للتغيير القائم على النظرة الحقوقية وفي العمل مع المطالبين بالحق على تحويل تطلعاتهم إلى تجارب عملية للتغيير المجتمعي.

2.1 خطاب حقوق الإنسان والتربية عليها: من التبشير

إلى تقنية المهارات

يمكن أن نصف العقد الأخير من القرن الماضي بأنه عقد التربية على حقوق الإنسان بالنسبة إلى الحركة الحقوقية العربية. إنها لحظة أساسية تميزت بإنشاء عدد كبير من المعاهد والمراكز المتخصصة في التربية على حقوق الإنسان وبنفجار هائل في عدد الدورات التدريبية والندوات والحلقات الدراسية وفي عدد الكتب والمجلات والأدلة التدريبية التي تكاد تشمل كل قضايا نشر الوعي بالحقوق. لقد وضعت أغلب المنظمات الحقوقية التربية والتعليم صُلب أجنداتها وظهرت تجارب متخصصة تتوجّه إلى قضايا دقيقة مثل التوثيق والإعلام وإدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية أو تستهدف فئات جديدة مثل النساء والأطفال واللاجئين والعمال والمهمشين. كما أن عددا من المنظمات التنموية بدأت تستعمل أدوات التربية على حقوق الإنسان في بحثها عن إدماج مقارنة حقوق الإنسان في عملها التنموي وعند تقديم خدماتها للفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وتهميشا.

ولم يكن أحد ليتخيل أن الاهتمام بالتربية على حقوق الإنسان سيمسّ أيضا المؤسسات الحكومية في بعض البلدان العربية التي أصبحت تهتمّ بتدريب الموظفين الحكوميين المعنيين بحقوق الإنسان.

ولكن هل أدّت كلّ هذه الأنشطة والبرامج إلى نشأة خطاب لحقوق الإنسان يساعد على تثوير الخطاب السياسي السائد وبناء معرفة سياسية تستبدل منطق الدعاية والمنفعة بمنطق الإنسان الكوني الذي يساعده هذا الخطاب على عقلنة واقعه والمطالبة بحرياته؟ وهل أدّت هذه الأعداد الكبيرة من الدورات التدريبية والندوات والمنشورات إلى التأثير في واقع الناس والشروع في عملية التغيير الاجتماعي القائم على منطق الحرية والكرامة والعدالة والمساواة؟ وما هو مصدر هذا الشعور الكئيب بالمرارة، هذا الشعور الذي يعتري العاملات والعاملين في مجال حقوق الإنسان حين يلاحظون مجتمعاتهم تغرق تدريجيا في التأمل

السلبى لمنتجات المشهد الاستهلاكي وفي اللهاث وراء
المشاريع الأكر تطرفا وانغلاقا؟

ستؤكد كل التفسيرات طبعاً على بعض الأسباب من
قبيل صعوبة قياس أثر التربية على حقوق الإنسان لأنها
أنشطة تؤتي أكلها على المدى البعيد، ومثل محاصرة عمل
المنظمات من طرف أجهزة الحكم والثقافة الدينية المنطوية
على ذاتها وعلى مفهوم الهوية المطلق والتناقض الصارخ
بين خطاب حقوق الإنسان الذي تعتمد السلطات وواقع
ممارستها الفعلي والضعف الهيكلي لمنظمات حقوق
الإنسان وشحّ مواردها إلخ. كل هذه التفسيرات لها ما
يؤكدها في الواقع ولكننا اليوم في حاجة أكيدة أيضاً إلى
وقفة تأمل للمشهد الحقوقي.

٢. آفاق خطاب حقوق الإنسان والتربية عليها

من حقوق الإنسان باعتبارها تقنية نضالية إلى حقوق
الإنسان باعتبارها سياسة حرية يبدو أنّ السبب المركزي

لتهميش خطاب حقوق الإنسان ولعجز أنشطة التربية على تحقيق الأثر المنشود أحيانا كامن في غياب الرؤية. فكأنّ البعض في خضم بحثه عن تطوير أساليب التربية على حقوق الإنسان وفي لهائه المستمر خلف تعداد الإنجازات من دورات وندوات ومنشورات قد أغفل المراجعة النقدية الدائمة للرسالة التي صنعت وجوده المتفرد وللرؤية التي يمكن أن تعرّفه كعنصر يسعى إلى التغيير الثقافي والسياسي والاجتماعي القائم على حقوق الإنسان، كأن البعض تناسى أن حركة حقوق الإنسان هي قبل كل شيء حركة تعيد تعريف السياسة في خطابها وممارستها كأحد العوامل لإعادة تشكيل الفضاء الاجتماعي اعتمادا على مبادئ مغايرة وهي مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والكرامة. إننا أمام تحدّ خطير وهو استعادة الرؤية التي تجعل من حقوق الإنسان سياسة للحرية.

وتعني هذه الرؤية الخروج من تراث يكاد يحصر حقوق الإنسان إما في الاحتجاج المطلق أو في تجربة مهارات

التدريب وتطوير القدرات. فما هي الفائدة من احتجاج لا يؤدي في نهاية الأمر وبعد عمل تفاوضي وضغط إلى تغيير سياسات الهيمنة والتسلط؟ وماهي الفائدة كذلك من تجربة جميع أشكال التربية على حقوق الإنسان إذا لم تكن الغاية منها تطوير الخطاب السياسي السائد ونقد أنساقه التي تستلب العقل والوجدان وتؤدي إلى إدامة علاقات التسلط؟

هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة صياغة خطاب حقوق الإنسان تكون المعرفة والتربية أدواته وليست غاياته القصوى. ويمكن لإعادة صياغة الرؤية أن تتخذ اتجاهات عدة من بينها :

- إحياء المعرفة العملية بحقوق الإنسان. فهي معرفة تسعى إلى نقد ثوابت الخطاب السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي السائد وتفكيك عناصره التسلطية. ولا تكتفي المعرفة بالنقد بل إنها تسعى إلى بلورة خطط لإيصال عناصرها وإبلاغها لكل الفئات الاجتماعية. كما

يمكن تحويل هذه المعرفة إلى أنساق عملية للتحرر يجربها الأفراد في أوضاعهم الخاصة وفي مجتمعاتهم المحلية. وإنّ الهدف من سياسة المعرفة المتحرّرة هذه هو تحويل حقوق الإنسان إلى تجربة للتواصل الاجتماعي واختبار إمكانات إبداع هوامش للحرية في المجتمعات المحلية وبناء موثيق للمواطنة حول مجموعة من الحقوق التي يختارها الناس كأدوات للتحويل المجتمعي المشترك.

- تحويل أنشطة الاحتجاج على انتهاكات حقوق الإنسان إلى رؤية للتأثير في السياسات التي تنتج أوضاع الهيمنة والتسلط واقتراح سياسات بديلة قائمة على حقوق الإنسان والعمل التدريجي مع بقية الفاعلين الاجتماعيين على محاولة تفعيل السياسات البديلة. ويعني هذا التوجه فيما يعني بلورة خطاب حقوقي وثقافة تعتمد إيطيقا وإرادة تفاوض من أجل بناء القاعدة القانونيّة المشتركة.

- بناء تحالفات واسعة في المجتمع من أجل الحريات وحقوق الإنسان ومن أجل إخراج حركة حقوق الإنسان من

شبكاتها الضيقة وتنمية خطابها بامتحانه من أطراف جديدة. ويكون الهدف الأساسي من هذه التحالفات توسيع مدى الخطاب الكوني لحقوق الإنسان وتغيير النظرة السائدة التي تعتبر حقوق الإنسان حكراً على أطراف معينة. إن فكرة التحالفات قد تحوّل مطلب حقوق الإنسان وخطابها إلى شأن مدني ينقلنا إلى فضاء الحركات المدنية للحريات.

- بلورة وصياغة تجارب عملية تختبر فيها مفاهيم الكرامة والحرية والمساواة والعدالة من خلال تجارب فردية وجماعية.

ويمكن لهذه التجارب أن تتجاوز العرض المملّ للمفاهيم أو تبرير الحقوق لتبرز أن مغامرة حقوق الإنسان هي مغامرة تاريخية لتجربة الحرية.

هي بعض التوجهات من أجل طرح أسئلة أساسية عن هويّة حركة حقوق الإنسان في واقع ينزع نحو منطق العنف والاستلاب وضرب تجارب الإبداع. قد تبدو الدعوة إلى استعادة حقوق الإنسان كسياسة حرّية أمراً موهوماً أو

صعب المنال في ظلّ سيطرة رؤية للسياسة تقوم على الإكراه واضمحلال القيم. ولكن هل لنا من خيار آخر غير محاولة تحويل المستحيل إلى ممكن في مصنع أحلامنا الفرديّ أو في الحيز الدقيق للممكن المشترك.

حقوق الإنسان وجدران العزلة

لم تعرف بدايات هذا القرن معنى يكاد يتوحد حوله الأفراد والجماعات أكثر من الخوف. الخوف من الماضي الذي اختزل إلى بعد واحد أوحد تتناسل من أعماقه المظلمة قوى الكراهية والحقد والدّمار باسم جنّات مستحيلة الوجود. والخوف من الحاضر الذي أصبح مستعصيا على الفهم بعد أن فقد الأفراد لغة تساعد على فك رموزه وحوصرت تجارب تعقل الواقع والحلم به بإيديولوجيات «الجموع». والخوف كذلك من المستقبل الذي لم يعد يحضر بأحلامه وأوهامه التي تغذي المشاريع الوجودية. إنّنا نعيش لحظة تذكّرنا بلوحات «جيروم بوش» الفنان الذي شهد مأساة الانتقال إلى قرن جديد في العصور الوسطى، حيث ينتفي الزّمن بمختلف أبعاده وتحتفل الكائنات بمراسم القيامة في مشاهد تجمع بين الرّعب من المصير المحتوم الذي تلقى الكائنات في أتونه والتلذذ بالخلص، أيّ خلاص، مهما كانت آلامه.

هي لحظة قصوى يبحث فيها «الإنسان» عن نكران أدران واقعه والاستكانة إلى قوى تداوي ولو بالوهم حيرته

والآلامه. وتستثمر قوى الهيمنة الإيديولوجية والسياسية أحاسيس الخوف وهواجسه بتشجيع تعبيرات الهوية الأكثر انغلاقاً وتطرفاً وإثارة التّعرات الدينية والقومية والقبلية والطائفية وتغليب منطق الاستهلاك على منطق الإبداع وإفراغ الثقافة من بعدها النقدي ومحاصرتها بمنتجات اللاتّاقة والتبسيط الساذج للمفاهيم والشعوذة.

إنّها لحظة محاولة تعميم العزلة والإقصاء والتهميش التي تقيم سلطتها على غريزة الخوف من المجهول وتستمدّ شرعيّتها من عجز السياسة عن بناء أفق للعيش معا وإيجاد حلول لقضايا المواطنة والعدالة والأمن. وإذا كان جدار العزل في فلسطين واقعا مرعبا في تجسده الماديّ، فهناك عزلات أخرى عديدة وغير منظورة تستوطن فضاءات الحياة الفردية والجماعية وتدمر إمكانات المشترك الإنسانيّ والوعي بالكرامة وتضع موضع سؤال تعريف «الإنسان» بمحاولتها إعادة تأسيس التعريف على أساس الانتماء إلى هوية ما منغلقة لا على أساس أفق الحرّية المنفتح على كلّ الاحتمالات.

عزلة هنا وعزلة هناك تتحطّم على أسوارها الأحلام وتتبعثر. عزلة الحرمان من الموارد وترتيب فضاء المدينة حسب الثروة والتملك والموقع الاجتماعي. عزلة الإقصاء من الفعل السياسي وتطويع القاعدة القانونية لخدمة الهيمنة والتميز. عزلة احتكار المعرفة والتعليم واغتيال لغة الإبداع بالدعاية والتّهريج واستهلاك منتجات الهديان المنحطّ. عزلة حدود الدول الغنيّة المنغلقة أمام الذين لا يملكون سوى أجسادهم يمنحونها قربانا لجنّات أوهامهم. عزلة تقنوقراط التكنولوجيا التي حوّلت البعض في اليوتوبيا الرقمية إلى مدوّنين بدون مدوّنة للتواصل والإعلام الذي يحتكر بعضه رؤية الواقع ويستلب الثقافة في الدعاية وفي اللّهات وراء الخبر العاجل الذي يحرم مبدعي الفكرة ولحظات الحياة من مساعدة الإنسان على النقاط أنفاسه وإبداع مسارات معرفة تستوعب اختلاف الإيقاعات. عزلة العلامات والملابس العقائديّة والطائفيّة التي تبصم الجسد بوشمها.

فلا عجب إذن أن نرى أنّ أحداث أغلب البرامج والمسلسلات والمنوعات التّلفزيونيّة والأفلام السينمائيّة التي

تلقى رواجاً كونياً رهيباً تدور في فضاءات مغلقة بين جدران
الغرف وزنانات السجون والجزر المفقودة والمدن المهذّدة
بالدمار القيامي وتركّز على معاني الخطيئة الفردية والخوف
من الآخر وكرهه والتنافس العنيف وغياب قيمة القانون
وانفراط أسس العقد الاجتماعي ولا جدواه في مواجهة
الأخطار المحدقة بالفرد ومخاوفه.

في أقصى درجات العزلة تقام سياسات التمييز التي
تحرسها عين السلطة الساهرة بأدوات التبرير والدعاية
والإغراء. فلم يعد القمع السافر وتعذيب الجسد وانتهاك
كرامته الأدوات الوحيدة لتنظيم العزلة ومسارات الخوف
وإدامة الهيمنة، بل انضافت إليها وسائل أشدّ خبثاً وسريّة.
إنّها وسائل تنتزع من جسد الفرد ذاكرة مقاومة التسلّط كفعل
حرية يتأسس في فرادة تجربة الذات التاريخية وبالاشتراك
مع المختلف وتلقي على بصيرته غشاوة كثيفة تمنعه من
رؤية خصوصيات «الآخر» وهي مسكن كرامته المتأصلة
وتجربته الفريدة.

إننا في حضرة مشهد كونيّ لانتزاع الأرواح بجمالها
الإنسانيّ الرّهيف، بصبواتها ورغباتها المنفلتة من إكراهات
الواقع حيناً وسعيها إلى البحث عن «الحقيقة» والتنظّم في
أشكال مختلفة من العقد الاجتماعيّ حيناً آخر. إنّه مشهد
الفرد/الجماعة الذي أسلم أساطيره الخاصّة إلى آلة العزلة
لتعيد تشكيلها في صورة كليانيّة من كره الأنا وكره الآخر.
حتّى لا يتحوّل خطاب حقوق الإنسان إلى عزلة أخرى
وتزداد العزلة قسوة حين توصل أبواب تعقّل الواقع وعقلنته
وتتهافت اللّغة وتعجز عن الفعل التّاريخي في الأنماط
الثّقافيّة التّقليديّة. كما تفقد السّياسة أحد إمكانياتها وهي
إرباك المسلّمات والمطلقات وتفكيك خطاب التّسلّط وإذابة
جليد الهويّات السّميك في لهيب العقلائيّة والتّجربة المتعدّدة.
إنّ ما نشهده اليوم من «صحوة» للظّاهرة الدّينيّة المتشدّدة
وتحوّلها إلى أداة احتجاج أساسيّة ضدّ الهيمنة لا يمثّل في
حقيقة الأمر علامة تحرّر بل يعبّر عن أقصى درجات
الارتباك الحضاريّ ويؤكّد وهو في عنفوان غلّوه عن عمق
الأزمة وليس عن تباشير الحلّ.

فهذه «الصّحوة» هي آخر حشرجات جسد ثقافيّ يحتضر وتتبعث من أنات غيبوبته مشاهد تدمير الكينونات وعنف مطلق يحاصر خصوصيّة الفرد وإبداعاته ويحطّم إمكانية بلورة مشاريع المواطنة والكرامة والعدالة والمساواة. إنّها العزلة التي تتزيّن بمساحيق مصلحة الجماعة والخصوصيّات النّقافيّة وقد اختصرت إلى تعبيراتها الأكثر لا تاريخيّة.

إنّ هذه «الصّحوة» التي تسعى إلى تأنيث الفراغ الذي تركه انسحاب اليوتوبيات والأنساق السّياسيّة والثّقافيّة الكبرى التي أدارت على مدى قرنين أحلام المجتمعات الحديثة وأوهامها ومشاريعها، لا يمكن أن تملأ الفراغ ولا أن تداوي الخوف. فهي كذلك تقوم على فراغ جوهريّ وهو غياب المشروع التّاريخيّ الذي يقترح سبلا لفهم الواقع ومواجهة مخاطره بسياسة ترتكز على المقاومة المدنيّة والتّضامن والحوار النّقائضيّ بين الأفراد والكيانات المتعدّدة والمساواة في المواطنة. إنّها فراغ على فراغ يتغذّى من آلام الجموع

ويسحب في مسيرته أثقال إعاقته الكبرى ألا وهي استحالة معرفة الحرّية واختبارها.

إنّ عجز حركات التّبشير بالصّحة الدّينيّة وتعبيراتها المتشدّدة عن التّعامل الجريء والواضح مع مسألة الحرّية وتحويله إلى سياسة إبداع سينعكس في ردّ فعلها العنيف على مفاهيم حقوق الإنسان والحرّيات وسعيها لتسفيه الحركات المطالبة بالمساواة وعزلها باسم خليط عجيب من الاستيهامات الدّينيّة والقوميّة والثّقافيّة وحتى القبليّة والطّائفيّة.

ولعلّ هذا الهجوم يذكّرنا بحقيقة أنّ حقوق الإنسان والحرّيات قد كانت في القرنين الأخيرين مجال إنكار وانتقاد لاذع من عديد التّيّارات الفكرية والدّينيّة والأنظمة السّياسيّة. فلقد شكّكت نظريّة «العبريّة القوميّة» مثلاً في مدى كونيّة مبادئ حقوق الإنسان، وهاجمت التّيّارات الدّينيّة مرجعيّة حقوق الإنسان المتمحورة حول الإنسان المطلق الكرامة والمساواة في مواجهة الإرادة الإلهيّة. أمّا الأنظمة السّياسيّة

الشّموليّة فلقد انتقدت حركات حقوق الإنسان باستعمال مفاهيم السيّادة والواجب والألويّات.

ولكنّ حقوق الإنسان ومسيرة المطالبة بالحريّات لم تكن فقط مجال هجوم عنيف وتشكيك مثلما يريد البعض أن يوهمنا بذلك، بل إنّها شهدت تطوّرا في النّظرية وفي الممارسة لافتنّا للانتباه من خلال حوارها المبدع مع مدارس فكريّة وقانونيّة وسياسيّة عديدة ومحاولتها الدّائمة الإجابة عن تساؤلات تطرحها مطالبات فردية أو جماعية بالحريّات في لحظات تاريخيّة مختلفة. فلقد تمكّنت حقوق الإنسان من الانسحاب تدريجيّا من هيمنة الإرث الحقوقيّ الليبراليّ لترتاد آفاقا أخرى يسكنها المطالبون بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والعدالة والتّمية والتّضامن والسّلم وتقرير المصير. كما اجتهدت محاولات لزعة الاحتكار المعرفيّ لحقوق الإنسان وإبراز حقوق الإنسان كمجال لتعدّد المعرفة.

لقد تمكّنت حركة حقوق الإنسان بمجموع مفاهيمها وتجاربها وبنجاحاتها وإخفاقاتها، من النّجاة من مدفن

اليوتوبيات والمشاريع الإيديولوجية والأنساق الذي شهده القرن الأخير. فهي حاضرة الآن وهنا في مختلف المجتمعات وفي رغبات الأفراد المنتزعة من الخوف والعزلة. وهي حاضرة في هشاشتها الظاهرة لمساءلة منطق السياسات المهيمنة والهويات المنغلقة والعنيفة.

إنّ تواصل حياة حقوق الإنسان والمطالبة بالحريات كنافذة مفتوحة على مشاريع الأمل في مواجهة مشاريع الموت يعود إلى أنّها تقوم في جوهرها على الحرية واستمدت قدرتها على التجدد من حضورها العملي في بعض أهمّ الحوارات التفاوضية حول تطوير القاعدة القانونية والسياسية باعتماد مبادئ الحريات. كما أنّها اخترقت جدران العزلة في أماكن قصية لتدافع عن تجارب الحريات وتصاحبها. لقد نجحت حقوق الإنسان في التجدد كلّما تمكّنت من الابتعاد عن إغراء تحوّلها إلى مقدّس جديد ومن إبراز تعدّدها أمام تقديس «الواحد»: الرأي الواحد والهوية الواحدة والثقافة الواحدة واللغة الواحدة والحلم الواحد والنظام الواحد والمشروع الواحد...

ونجحت كذلك حين ابتعدت عن مغازلة المفاهيم المنغلقة ووضعت رؤاها وأدوات عملها في مسارات لمساءلة السياسيّ بنقد الأسباب العميقة للهيمنة وتطوير المشاركة والمواطنة وتحويل السياسيّ من مجال الأخلاقيّات المنفعيّة إلى مجال تحكمه أيضا القاعدة القانونيّة المبنية على المساواة. كما نجحت حين ساءلت ثوابت التّفافيّ وخلخت وثوقيته بالدّفاع عن معاني الإبداع والنّقد والتّعدّد. ونجحت حين ساءلت الاجتماعيّ بنقد أنساق التّنظّم التّقليديّة والمناداة بالمواطنة المبنية على الاختيار الحرّ والمساواة والعدالة.

كلّها أمثلة دارت وقائعها في أماكن من كوننا وكان لحقوق الإنسان حضور فاعل فيها كوعيّ تاريخيّ ولغة تجربة للحرية. هذا الحضور لا يمكن أن يتواصل إلا إذا حافظت حقوق الإنسان على طابعها المنفلة من التّصنيف والتّعميم والتّقدّيس وبقيت لغة مقاومة مدنيّة وإبداع وتفاوض وتعدّد.

إنّ زحف العزلة يهدّد بشكل كبير حقوق الإنسان والحريّات باعتبارها أداة صمود ويقظة. فنظريّة حقوق الإنسان ومفاهيمها تتحوّل عند بعض المؤسّسات والأفراد العاملين في المجال إلى كمّ هائل من النصوص والألغاز هم فقط الذين قد يملكون مفاتيحها ويخصّصون الكتابات والدّورات والدّورات التّدريبية لتفسيرها بعضهم لبعض بينما يبقى أكثر النّاس خارج أسوار هذه المعرفة المتخصّصة ممّا يزيد إحساسهم بالعزلة عن عالم حقوق الإنسان «العجيب».

أما الدّفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان فهو يتحوّل أحيانا إلى مجال تنتفي فيه علاقات المساواة ويعيد إنتاج علاقات مراتبيّة قديمة وجديدة بين الإنسان الواعي بأدوات الدّفاع عن الحقّ والمانح لتجربته للآخر من أجل إنقاذه والضّحيّة المستسلمة التي تتلقّى الخدمات والمساعدة لتبقى دائما وأبدا في وضعيّة الضّحيّة.

هذا الانفصام في العلاقة هو في حقيقة الأمر تشويه لمعنى بناء تجارب الحرّيّة كمستودع لاختبار علاقات المساواة والكرامة والتّضامن. فالعزلة إذن قد تعبّر عن نفسها

مثلما قلنا بأشكال أكثر رهافة وحتى من خلال النيات الأكثر حماسة وإخلاصا.

كما يتهدد حقوق الإنسان هذه العزلة الزاحفة من خلال تشردم المعنيين بالحرّيات بين منظمات ومراكز خاصة وجامعات. ورغم أهمّية تعدّد المعنّيين بهذه القضايا فإنّ العودة التّقدّية إلى قضية تعدّد المعرفة وتداخلها والتضامن تبدو ضروريّة لمواجهة خطر التشردم والانفصال. فما هو معنى تجارب الحرّية وفضاءاتها إذا تاه جوهر حقوق الإنسان ليس بين التجارب بل بين جدران المؤسّسات الممتعة عن محيطها ؟

هذا التّيه للمعنى سنجدّه أيضا في قدرة حقوق الإنسان على استيعاب مفاهيم أصبحت تحفّ بها من قبيل التّسامح والاختلاف والعيش معا والتّعايش السّلمي والأمن الإنسانيّ ومقاربة التّنمية المرتكزة على حقوق الإنسان.

فهذه المفاهيم على أهمّيتها النّظرية والعملية لا يجب أن تتحوّل إلى مجرد بلاغة مستعصية على الإدراك بل يجب أن تصبح أسئلة تدفع نظرية حقوق الإنسان إلى مزيد الانفتاح.

كما يجب ألاّ تتحوّل عند البعض إلى وسيلة لتعويض قضايا حقوق الإنسان وإفراغها من بعدها السياسيّ الأساسيّ وهو بناء تجارب الحرّية.

تُطرح هذه الأسئلة وغيرها على حقوق الإنسان التي لا يمكن أن تستعيد قوّتها التحويليّة إلا إذا طرحت سؤال معنى وجودها بين جدران العزل.

مفهوم

«المدافعون عن حقوق الإنسان»

من التّميّط إلى الانفتاح

يعرّف «إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان» الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٨ المدافعين بأنهم أولئك الذين يعملون منفردين أو بالاشتراك مع آخرين من أجل حماية حقوق الإنسان أو تعزيزها. ويسعى هؤلاء إلى توثيق المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان ونشرها محليًا وإقليميًا ودوليًا كما يسعون إلى دعم ضحايا هذه الانتهاكات ومساءلة المسؤولين عن التجاوزات وتطوير الحكم الرشيد وتشجيع السلطات على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية ودعم التحوّل الديمقراطي. ويعمل المدافعون عن حقوق الإنسان على تطوير ثقافة حقوق الإنسان باعتماد لغة نقدية تفكّك أسس الخطابات الشمولية وتطوّر قدرة الإنسان على فهم واقعه المتعدّد الأبعاد وبلورة أجوبة على أسئلة وجوده.

وينطلق هذا التعريف من توسّع مجالات حقوق الإنسان وكونيّتها وعدم تجزئتها ليقتراح تصوّرًا هامًا مفاده أنّ الدفاع

عن حقوق الإنسان ليس حكرا على مجموعة من «العاملين في مجال حقوق الإنسان» أو «المختصين» بل هو مسؤولية الجميع سواء كانوا أفرادا أم جماعات، وسواء كانوا منتمين إلى مؤسسات رسمية أو غير رسمية. وهؤلاء المدافعون يمكن أن يكونوا مثقفين أو إعلاميين أو مبدعين أو أفرادا مجهولين لم يختطفهم بعد بريق الشهرة وأضواؤها. ولعلّ المعنى الأساسي الذي يحرك كلّ هؤلاء هو الإحساس في لحظة معينة بأنّ هناك حريات يجب صيانتها بقطع النظر عن هيمنة منطق المصلحة، وبأنّ هناك رغبة متأصلة في التحرّر لا تحكمها الحسابات السياسيّة الضيقة.

إنّها كونيّة المبادئ التي تعني أنّ المدافع عن حقوق الإنسان لا يمكن أن ينبري لمواجهة التسلّط السياسيّ وأن ينكر في الوقت نفسه حقوق النساء والأقليات والمهمّشين والفقراء.

لقد شهدت البلدان العربيّة أشكالاً عديدة من محاصرة المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان تهدف إلى الحدّ من قدراتهم على فضح انتهاكات حقوق الإنسان ومن التحرّك لمواجهتها. وتتجسّد مظاهر قمع المدافعين عن حقوق الإنسان عملياً في انتهاك حرّية العمل والتنقّل والاجتماع والتنظّم وفي الاعتقال التعسّفي والتّعذيب والخطّ من الكرامة وتشويه الصّورة والاعتداء على حرمة الحياة الخاصّة.

وتقدّم السّلطات أسباباً عديدة لتبرير هذه الممارسات منها ضرورة حماية «السّيادة الوطنيّة» التي تحاول منظمات حقوق الإنسان اختراقها بالاعتماد على شبكاتّها الخارجيّة، والمحافظة على «وحدة الجبهة الداخليّة»، وألويّة النّموّ الاقتصاديّ على غيره من القضايا، ومحاربة الإرهاب. أمّا محاولات قلة من الذين يسعون إلى توسيع هوامش الحرّيات من داخل المؤسّسات الرسميّة وشبه الرسميّة فإنّها تصطدم

إلى حدّ الآن بثقل الأجهزة وبيروقراطيتها أو بغياب الإرادة
السّياسيّة لاحترام حقوق الإنسان احتراماً فعليّاً.
ولقد نجحت أساليب الإقصاء والتّهيمش والرّدع العنيف
في محاصرة حركة حقوق الإنسان والتقليل من دورها رغم
النّجاح النسبيّ الذي تحقّق في بعض البلدان في مجال
المطالبة بالحقوق. ولكنّ ما نلاحظه إجمالاً هو أنّ هذه
التّجارب ما إن تشّرع في تحقيق بعض التّراكم في مستوى
الوعي بحقوق الإنسان حتّى تعود آليّات الانغلاق لتعصف
بها وتدمرها.

وربّما تفرض علينا هذه المحاصرة طرْحاً معمّقا لقضيّة
موقع حركة حقوق الإنسان عامة وموقع النّاشطين خاصّة
في اللّحظة التّاريخيّة الرّاهنة. والغاية من هذا الطّرح هو
التّساؤل عن مدى قدرة هذه الحركات على إقامة مسارات
وتجارب حرّية تتأصّل في واقع النّاس المتعدّد وتحاول توفير
إمكانية بناء وعي بأسئلة الحياة من خلال فهم الأسباب
العميقة للانتهاكات ومن خلال تحدّي أدوات التّسلّط

المتجددة على الدوام، ومن خلال استلهاهم مبادئ حقوق الإنسان للتأثير في السياسات القائمة وتحويلها.

انفتاح المفهوم وعمقه

لقد مثل ظهور مفهوم المدافعين عن حقوق الإنسان في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي حدثاً أساسياً في المشهد السياسي في البلدان العربية. فمن رحم الحركة السياسية والاجتماعية في بعض البلدان العربية، بإشكالياتها وإخفاقاتها، انبرى عدد من الأفراد والمجموعات للتصدي لتجاوزات السلطات والأحزاب الحاكمة الشمولية ولاقتراح مجموعة من المبادرات غايتها إعلاء مبدأ سيادة القانون واحترام الحريات.

ورغم اختلاف الظروف التاريخية الملابس لظهور النشاط من بلد إلى آخر، واختلاف العوامل التي حددت تطور هذه الظاهرة ومصائرهما، فإننا يمكن أن نخرج بجملته من القواسم المشتركة، وأن نكون لوحة عربية عامّة عن هذه الظاهرة.

انحدر المدافعون من خلفيات اجتماعية ومهنية ومعرفية وسياسية متنوعة واستنبطوا طرقا لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان اعتمدت قراءات مختلفة للحظة السياسية وتحولاتها. وتراوحت تدخلات المدافعين في الحياة السياسية لبلدانهم بين مواجهة أداء السلطات وتجاوزاتها عن طريق توثيق الانتهاكات والتشهير بها، والبحث في لحظات تاريخية معينة عن التدخل في السياسات بواسطة أدوات حقوق الإنسان، كلما كانت هناك بوادر انفتاح سياسي في بلد ما. ولم يقتصر التعدد الذي ميز تطور مفهوم المدافعين على هذه الجوانب بل انضافت إليه مسألة أخرى أساسية تمثلت في انفتاح ممارسات حقوق الإنسان على قضايا «جديدة» نسبياً مثل حقوق النساء وحقوق الطفل واللاجئين والمهاجرين والتنمية والديمقراطية... إلخ. ووفر هذا الانفتاح فرصاً كبيرة لإحداث نقلة معرفية هامة في مسار العمل على تأصيل نشاط حقوق الإنسان في المجتمعات العربية.

ولعلّ المتأمل في مختلف الأدبيات التي أسست لظاهرة المدافعين وحاولت التفكير في شروط وجودها، يلاحظ مجموعة من المبادئ التي ينتظم تحتها هذا التعدد ويؤسس لهوية المدافعين التي قد تميّزهم عن بقية الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في البلدان العربية. ومن أهم هذه المبادئ، الإيمان بكونية حقوق الإنسان وتكاملها وعدم تجزئتها واعتبار المساواة في جميع أبعادها والتضامن الإنسانيّ مداخل لتجربة الكونية. ومنها أيضا استقلالية عمل حقوق الإنسان عن السلطات سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم دينية أم اجتماعية، والابتعاد عن التحزب والتأثيرات الإيديولوجية. وقد بشر المدافعون بميزات قيمة مثل اعتماد الديمقراطية والمشاركة والشفافية والمحاسبة منها في إدارة العمل وصنع القرار.

ومنّت هذه المبادئ المرجعية الرّمزية التي انطلقت منها مجموعات المدافعين في تحديد هويتها الناشئة وفي إحداث «ثغرة» في الخطاب السياسيّ السائد في البلدان العربية،

وهو خطاب كان يقوم أساسا على الإيديولوجيات المنغلقة التي تعلي سلطة الجماعة الهلامية على كل سلطة أخرى وتعتمد المراتبية في إدارة المشروع السياسي وتقصي من خطابها السلطوي الحاكم أو الثوري المعارضين الأفراد ولا تعترف بحرياتهم.

إنّ تشكّل الوعي بضرورة حماية حقوق الإنسان وظهور هذه الهوية الجديدة لأفراد يسعون من أجل تطوير الخطاب السياسي بإدماج قضية الحريات في مشاريع تطوير المجتمع، لا يمكن أن نردّه فقط إلى الرغبة في ردّ الفعل السطحيّ على السلطة وهويّتها القائمة على العنف والإكراه، بل يجب أن نرى فيه تعبيراً عميقاً عن تحوّل أساسي في الوعي بمسؤولية الفرد أمام ما يهدّد وجوده وحرّيته.

إنّه تحوّل في علاقة الفرد بالخوف الذي هيمن على حياة مجتمعاتنا طيلة قرون طويلة. لقد حفل تاريخنا بأمثلة عديدة عن محاولات تحرّر فُمعت بالحديد والنار وعن مفكرين وأدباء وسياسيين وأناس عاديين عذبوا وشرّدوا وقتلوا

لمجرّد إرباكهم المسلّمات القائمة واقتراحهم ممارسة تحرّرية. فظهور مدافعين عن حقوق الإنسان هو استعادة فعلية لتوق قديم إلى الحرية، ولكن بوسائل حديثة، وبوعي جديد ولغة جديدة. فقد منحت الحدّثة لغة للتعبير عن الحاجة إلى الحرية.

هذه اللغة هي لغة حقوق الإنسان في كونيتها القائمة على المساواة والتضامن الإنسانيّ. إنّ المدافعين عن حقوق الإنسان هم الأفراد الذين تقودهم رغبة في التخلّص من الخوف والشهادة على التخلّص منه.

وقد تساوقت هذه الرّغبة مع الطّموح إلى تحويل هذا الموقف الفردي إلى وعي جماعيّ من شأنه أن يبني أنساق حرية. فخطاب حقوق الإنسان لا يمثّل غاية في حدّ ذاتها بل هو مجرّد أدوات ومقترحات للإجابة عن إشكاليات الحرية في لحظات تاريخية معينة. إنّها برنامج عمل من أجل الحرّية.

ولكن هل تحوّل سؤال الحرّيّة لدى المدافعين عن حقوق الإنسان باعتبارهم يمثّلون هويّة ناشئة من مرحلة المثلّ الحاملة إلى مرحلة بناء مسارات وأنساق دائمة لإعمال مبادئ حقوق الإنسان في واقع الأفراد؟ وهل تمكنت حركة حقوق الإنسان من تحويل مفهوم الدفاع عن حقوق الإنسان من أداة لردّ الفعل إلى فنّ لإبداع تجارب الحرية وحمايتها من رعب التسلط والإقصاء أو الاحتواء؟

تضييق حدود المفهوم

نشهد اليوم في البلدان العربية إعادة تشكيل لمفهوم السّلطة يقوم أساساً على توزيع الأدوار بين مجموعات مختلفة تمارس العنف لحماية مصالحها وإدامة سيطرتها على الفضاء العام.

وتتوزع هذه الأدوار السلطوية بين قوى السّلطة الأمنيّة وقوى المال والدين والطوائف، ويكاد يكون لكلّ قوة من هذه القوى وسائل إعلام ونخب ومؤسسات اجتماعية وثقافية تشكّل وعي النّاس وتسجنهم في الاستهلاك العقيم لمنتجات

«اللائقافة». إنها مرحلة جديدة تسعى إلى إعادة إنتاج أنماط قديمة من ضرب التعدد والاختلاف ومراقبة رغبات التحرر وقمعها أو احتوائها بأشكال متعدّدة ومتجدّدة. فوسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة للمعلومات مثلا وقع احتواؤها أحيانا لتصبح وعاء تمرر من خلاله ثقافة الغرائز بدل تجربة العشق المحررة ويستبدل فيها النقاش القادر على بناء الثقافة المدنية بتهييج المشاعر والانتصار للطائفية والتعصب والإرهاب وتحوّل من خلالها التجارب الإبداعية التي تسائل المطلقات والمسلمات إلى التغيي بمحاسن الجماعة والقبيلة. وهذه مفاجأة جديدة في كمّ السلع الاستهلاكية الضخمة الذي تبيّنه بعض الفضائيات بتقنيات مغربية وحرفيّة عالية.

ويبدو التعامل مع حركة حقوق الإنسان مثلا ساطعا على استراتيجيات قمع وتهميش المتعدد في الفضاء السياسي. ف«الحرب» على المدافعين لم تقتصر على الحرمان من الحرية والردع العنيف. فلقد اتخذت أشكالاً

أكثر مكرًا ورهافة عن طريق التشكيك المتواصل في خطاب حقوق الإنسان وأسس الكونية وعن طريق إفراغ الكونية من طاقتها الرمزية والعملية الإنسانية واختزالها في كونها مجرد نتاج «غربي» يرتبط بمصالح الغرب وتوجهاته العدوانية. كما سعت الحرب على المدافعين إلى محاصرة قيمة التضامن باعتبارها أداة لتحويل الشهادة الفردية إلى فعل جماعي يعي الأسباب العميقة للتسلط ويواجهه. وتجسدت أيضًا في تحويل المضمون الرمزي لصورة المدافع أو المدافعة من البعد القيمي الإيجابي الذي تتبع إيجابيته من تعدّده، إلى بعد منمّط أحادي التوجه. فلقد أصبح المدافعون، بفضل عملية التحويل هذه، مجموعة أو زمرة من المتخصّصين أو تقنيي الحقوق الذين ينتمون بالضرورة إلى منظمات حقوق الإنسان ويستمدون شرعية وجودهم من «الخارج» ويغلب على ممارستهم اللهاث وراء التمويل والفساد الإداري ويتموقعون بالقوة في إطار علاقة صراع المصالح مع السلطات بجميع أنواعها. إننا لا ننفي وجود تجاوزات

ونقص في الشفافية والتسيير الديمقراطي في بعض المجموعات التي تنتمي إلى فضاء حقوق الإنسان، ولكننا لا يمكن أن نقبل استخدام هذه التجاوزات لضرب مفهوم الدفاع عن الحريات في جوهره.

ولقد أدت عملية تنميط مفهوم المدافعين إلى إقصائهم تدريجياً عن دوائر الفعل الاجتماعي بتحويلهم إلى جسد مكثف بذاته يدور في حلقات مفرغة من الفعل وردّ الفعل ويستحيل عليه التمدد داخل فراغات الخطاب السياسي السائد واقتراح رؤية مغايرة تقوم على التواصل مع الآخر وبناء مشاريع تغيير. والنتيجة هي أنّ الوعي الجماعي أصبح يعتبر النضال من أجل الحريات اختصاصاً يحف به الرعب من القمع أو التخوف من تلوث الصورة بتهم الفساد وخدمة مصالح قوى خارجية غير منظورة. وربما كانت هذه الصورة النمطية التي تمّ ترويجها عن المدافعين عن حقوق الإنسان عاملاً من عوامل عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة السياسية في أشكالها المرتبطة بالحريات.

ولعل المتأمل في عمق هذا التصور يتساءل هل أن الشباب يعيش ألم فقدان فضاءات التعبير الحرّ والتعدد الحقيقيّ، أم هو ضحية هذا التشويه والتّمييط أم أنه يعزف عن السياسة في مطلقها؟ إننا مدعوّون إلى طرح سؤال هام في وضع تتربص فيه غيلان التطرف والحلول القصوى بالشباب. ولا يمكن أن نطرح الأسئلة الهامة بأدوات كليانية ومنغلقة أو أن نطرحها بالاستناد إلى تصورات هي في حقيقة الأمر جزء من المشكلة.

يمثل تمييط صورة المدافعين مدخلا لتهميش معطى أساسي من معطيات تحويل الخطاب السياسي. فهو يفرغ مقولة «حقوق الإنسان مسؤولية الجميع وللجميع» من قدرتها على تثوير الممارسة السياسية ويجعلها شعارا من الشعارات التي تضاف إلى الكم الهائل من المطلقات التي تتحكم في وجودنا. إن الحريات وحقوق الإنسان ليست مجالا للتقديس بل هي في الحقيقة مسار إنساني معقد يستدعي التجربة والمغامرة والفعل. وهي ليست حكرا على

فئة دون أخرى بل هي وعي فردي يطرح للتواصل مع الآخر المتعدّد ويمكن له في حالة تجاوز الإكراهات المتعدّدة أن يوسّع من هامش العيش المشترك الذي يقوم على الحرية والمساواة والكرامة والعدالة. إنّه وعي لا يسبق الوجود ولا يتأسّس على المطلقات بل هو سفر متواصل، رغم ما قد يعترضه من انتكاس، وهو سعي إلى تأسيس لغة مشتركة تبنى عن طريقها المواطنة.

لقد تعدّدت في السّنوات الأخيرة الأصوات والتّجارب التي تدّعي الانتماء إلى فضاء حقوق الإنسان وتعدّدت المقاربات والاستراتيجيات.

وتبدو مسؤولية هذه الأطراف كبيرة في تجاوز نمطية صورة المدافعين عن الحريات بتأكيد القيم الأساسية التي قامت عليها، وهي الاستقلال عن العمل السّلطويّ والحزبيّ، والديمقراطيّة في السّلوك والتّسيير، والشفافيّة والمحاسبة، وعدم التنازل عن مبدأ الكونيّة.

كما تتطلب هذه المسؤولية استعادة أهداف نشاط حقوق الإنسان وهي تحليل ونقد الأسباب العميقة للتسلط والتمييز واللاعْدالة واقتراح سياسات بديلة من منظور حقوق الإنسان لمواجهة كل أصناف الانتهاكات وبلورة لغة تقوم على مساءلة السياسي والاجتماعي والثقافي ومحاورتها وتعتمد فكرة الحرية وتجاريها.

إنها مسؤولية لا يمكن أن تبقى حكرًا على مجموعة من «أخصائيي» الحرية بل هي مسار يستدعي الإنصات إلى التجارب في تعددها وتحويلها إلى حركة ضغط من أجل احترام الحريات.

إن ما يعتمل في اللحظة التاريخية الزاهنة يمثل دعوة لحركة حقوق الإنسان للتأمل في ما أنجز في العقود الماضية ومدى حقيقة استيعابها لتوسّع مفهوم حقوق الإنسان في الممارسة وتحويلها مفهوم الكونية القائم على المساواة إلى قناعة ورسالة وبرنامج عمل.

كما تطرح اللّحظة على هذه الحركة سؤالاً أساسياً حول مدى تحوّلها إلى حركة اجتماعيّة تجعل مبادئ المشاركة الديمقراطيّة والمحاسبة والشفافيّة والعيش معاً برنامج حياة.

حرية الرأي والتعبير

ثروة وطنية مشتركة

هل بدأ تعويض آلة الحكم باستبدال الفساد والأمن بآلة الحكم باستبدال الفوضى ؟

سؤال قلق يكاد يتحوّل إلى خوف أحيانا في لحظة تاريخية يقرّ فيها الجميع بأنّ الثورة قد أشرعت أبوابا رحبة للحرية وأعلنت قيمة الكرامة في ذات كلّ تونسّيّة وتونسيّ، كرامة متأصلة في عمق الإنسان، خلنا أنها أطاحت نهائيا بالخوف وأصبحت ممكنا قابلا للتحقق في حياتنا.

لقد جاءت أحداث نغصت الإحساس الطوباويّ المطمئنّ بأن شعارات الكرامة والحرية والعدالة والمساواة متحقّقة لا محالة الآن وهنا.

أحداث ينادي فيها البعض في الساحات العامة والمساجد ووسائل الإعلام بقتل الآخر المختلف. ويحاكم فيها أفراد ومؤسسات بتهم تتعلّق بالتعبير والتفكير والاعتقاد. وهي أحداث يمنع فيها مفكّرون من الكلام ويعتدى فيها بالعنف على ممثلات وممثلي أحزاب سياسيّة ومنظمات

المجتمع المدني ووسائل إعلام ومعطلين عن العمل وعائلات جرحى الثورة وشهائها.

أحداث أعادت إلى الأذهان ذاكرة الاستبداد واستقطاباتها السياسية والإيديولوجية المرعبة. ولكنها أبانت كذلك عن تردّد في الاختيار بين تحقيق أهداف الثورة بتفكيك أسس خطاب منظومة الاستبداد وآليات اشتغالها واقتراح خارطة طريق وطنية واضحة للانتقال الممكن نحو الديمقراطية، وبين محاولة بناء منظومة استبداد جديدة / قديمة تقوم على الإكراه والإقصاء والتهميش واحتكار وسائل السيطرة الاقتصادية والإدارية والرمزية.

هذا التردّد هو مبعث القلق لدى شرائح من المجتمع وسبب من أسباب تعطلّ صياغة رؤية واضحة لسبل القطع مع ماضي الاستبداد السياسي وإنجاز انتظارات الناس في سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية تقوم على الكرامة والعدالة.

ورغم محاولة البعض التقليل من خطورة الأحداث الأخيرة بدعوى انحسارها في ممارسات فردية معزولة وأنها

جاءت ردًا على خطاب هو الآخر استفزازي يقوم على الإقصاء، فإنها تشكّل إشكالا في حدّ ذاتها. فالتاريخ يعلمنا أنّ منظومات الاستبداد والشمولية قامت دائما على تجريد الإنسان من وضعية الحماية القانونية لجسده وفكره وروحه تمهيدا لقتل الكرامة فيه.

كما أنّها قامت على طمس شخصيته السياسية وقدرته على المشاركة في صنع القرار والتعبير عن آرائه. لذلك نفهم هذا الإصرار من بعض الأطراف على فرض «حقيقتها» المطلقة باستهداف معنّيين أساسيين من معاني الثورة : حرية الرأي والتعبير والحريات الشخصية والجماعية.

لقد أصبح عدد هامّ من الشباب والأقلّ شبابا الذين عانوا آلام الإقصاء السياسي والاجتماعي والثقافي والقهر الجسدي والنفسي وطمس هوياتهم الخاصة بهم دعاة للإقصاء ومحتكرين «لشرعية» الثورة التي لا شرعية لها خارج شرعية شعارات الكرامة والعدالة والمساواة والحرية.

كما أصبحوا دعاة لوضع حدود جديدة مصطنعة للحريات عامّة وحرية الرأي والتعبير خاصة ولحرمان البعض منها مستعملين في ذلك فضاءات الحرية التي أتاحتها الثورة.

هؤلاء الحاملون لآلام الماضي لم يجدوا بعد لغة يحولون بها الألم إلى صناعة للحلم المشترك في غياب خطاب سياسي مسؤول وفي ظلّ ممارسة للسياسة تقوم على إثارة النعرات واستثمار الخوف.

١. حرية الرأي والتعبير: الأفق المشترك الهش

لقد كانت الثورة هبةً جماعية ضدّ الاستبداد والفساد. ولكنها كانت كذلك إعادة اكتشاف لما هو مشترك بين الدّوات. هذا المشترك الذي نسمّيه كرامة حاولت آلة التخويف والإقصاء الفظّة أن تنتزعه من عقول وأرواح التونسيّات والتّونسيين بتحويل السياسي إلى مجال للخوف والإكراه بدل المشاركة، والاجتماعي إلى مجال للإقصاء

والتهميش بدل المساواة والعيش معاً، والاقتصادي إلى مجال للإفساد واحتكار المنفعة بدل العدالة والتوزيع العادل للثروة، والثقافي إلى مجال للخطاب الخشبي الميت بدل الإبداع والمعرفة، والقانوني إلى مجال لخدمة مصالح فئات معينة بدل خدمة الصالح العام وحماية الحريات.

لقد جاءت الثورة لتكشف عمقاً مدنياً عميقاً لدى التونسيات والتونسيين أطاح بألة الخوف وأعاد مفهوم الكرامة إلى قلب مجتمعنا باعتباره لغة لبناء أفق مشترك للعيش معاً. فلم يكن ما شهدناه في الأشهر الأخيرة من رغبة في التعبير بلا خوف وفرحة بإعادة اكتشاف إمكانات الكلمة والصورة والصوت والإشارة والتعبير الجسدي مجرد تعبيرات منحتها سلطة ما فوقية بل كان تجسيداً لإرادة الحياة لدى مجموعة لم تقبل بقتل رغبتها في الكرامة. إنَّ كلَّ محاولة للالتفاف على هذه الإرادة، إرادة التعبير، أو لمحاولة تطويعها وتدجينها ستصطدم بإحساس الجميع أن هناك رغبة لدى البعض في العودة إلى نقطة الصفر : نقطة الخوف وامتهان الكرامة.

لقد منحنا الثورة من خلال حرية الرأي والتعبير والتفكير أفقاً هاماً مشتركاً للعمل الجماعي من أجل القطع مع ماضي الاستبداد وتثوير رؤانا في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبناء عقد اجتماعي جديد يقوم على محاربة الإقصاء والتهميش والتمييز. كما منحنا إمكانيات لاكتشاف الطاقات الفردية والتعبير عن كل ما هو مبدع في كل ذات بصفته ذاتا تتساوي مع الجميع في الكرامة المتأصلة في الإنسان.

ولكن هذه الإمكانيات مهددة اليوم بمحاولات عديدة لضرب الرأي والفكر النقديين وتجريمهما وتكفيرهما وتعنيف ومحاکمة الإعلاميات والإعلاميين ومحاصرة وسائل الإعلام العمومية ومحاولة تهميش أصوات منظمات المجتمع المدني والانتقاص من أدوارها الممكنة في الاقتراح ونقد السياسات وتغييرها.

ولا تقتصر هذه المحاولات على الإكراه المباشر بل إن هناك رغبة في إطلاق فوضى رمزية بالتشكيك في مفاهيم مثل حقوق الإنسان والحريات والدولة المدنية والمساواة أو

بوضع مفاهيم في تعارض مطلق وصراع مثل حقوق النساء والطفل/حقوق الأسرة، والكونية/الخصوصية، والعمل المدني/ العمل الخيري، والمجتمع المدني/المجتمع الأهلي، وحقوق الإنسان/العقيدة، والحرية/المسؤولية، وحرية الرأي والتعبير/ حرية التفكير والعقيدة والوجدان والدين.

إنّ محاولة ضرب حرية الرأي والتعبير بالإكراه حيناً وبإطلاق فوضى مفاهيم حيناً آخر هو المدخل السيئ لإشاعة ضبابية الرؤية ومنع الناس من فهم حاضرهم وتبين الصّراعات الحقيقية التي تقع الآن بين تصوّرات مختلفة حول المجتمع الذي نريد.

كما أنّها مدخل لإعاقة أيّ محاولة لبناء فضاءات للحوارات الوطنية الحقيقية حول استحقاقات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية واقتراح مشاريع مشتركة حول شكل النظام السياسي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تخرجنا من خراب الاستبداد الفاسد وتداوي جراح الماضي بالعدالة وتجد حلولاً حقيقية لمشاكل حارقة مثل التشغيل والفقر والنّهيمش.

إنّ مسؤولية الخطاب السياسي والممارسة السياسية اليوم خطيرة كلّ الخطورة في الحفاظ على هذا الفضاء المشترك: فضاء حرية الرأي والتعبير وبإصلاح المؤسسات الإعلامية والرفع من قدرات الإعلاميّات والإعلاميّين وحمايتهم بدل عزلهم وتحقيرهم، وصيانة مجال الإعلام بتفعيل القوانين والمؤسسات التي تضمن استقلاليته وتبعده عن الاستقطابات والصراعات التي تنتج هذا الكمّ الهائل من خطابات الكراهية والتّلب والتحقير. خطابات تضرب الحريات باسم احتكار الحقيقة وتبرّر في الآن ذاته العنف والفوضى باسم الحريّات.

وهي مسؤولية تاريخية للجميع : سياسيين وإعلاميين ومشتغلين في الحقل المدني لجعل حرية الرأي والتعبير الثروة الوطنية المشتركة التي تسهل العيش معا وتبني السلم الاجتماعية والتنمية الإنسانية الشاملة.

٢. حرية الرأي والتعبير والثورات المنسيّة

لقد أبرز «تسونامي» حرية الرأي والتعبير الذي أبدعته الثورة التونسية موجات من المبادرات المبدعة في كلّ المجالات وأبان عن طاقات مدنية حين وُضعت في مسارات العمل الجماعيّ والوفاقيّ.

إنّ إعداد الإطار القانوني للمرحلة الانتقالية في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والحملة التضامنية التاريخية لنجدة وإغاثة اللاجئين وإنجاح الانتخابات والسنة الدراسية وحماية الموسم الفلاحي، كانت كلّها مجهودات تشاركية عبّرت عن وعي شعبي أعاد استلهاً خبايا الثروات المدنية المتأصلة في ثقافتنا الأصيلة حين امتزجت بإحساسنا الفردي والجماعي باسترجاع الكرامة.

فهذا البلد استبق الزّمن بإلغاء العبودية وكتابة أول دستور وإنشاء نقابة عمّالية ورابطة للدفاع عن حقوق الإنسان وتحرير النساء والطفل والأسرة والتحرّر من

الاستعمار والاهتمام بالتعليم ونجدة القضية الفلسطينية في أصعب مراحلها وبلورة رؤية وسطية متسامحة للدين الإسلامي والمساهمة في كلّ حركات التجديد الثقافي والمعرفي والفني.

هذا البلد أنجز ثورة مدنية شعاراتها الكرامة والمساواة والعدالة والحرية أعادت فتح إمكانات كبيرة لإعادة تعريف السياسي وثقافته على أساس المبادئ والممارسات المدنية. ولكننا نلاحظ اليوم أنّ هذا الحراك المدني قد بدأت تخفت أصواته المتعدّدة أمام احتكار النقاش والتجاذب الحزبي والاستقطابات السياسية والأيديولوجية الصّاخبة. ويمكن أن نعيد هذه التجاذبات إلى انفتاح صندوق التعبير السياسي فجأة أمام التّائّقين إلى العمل الحزبي وطول فترة القهر والحرمان من المشاركة في الحياة السياسية. كما يمكن أن نتفهّمها نظرا إلى جدّة الأحزاب وقلة خبرتها وانقطاعها الطّويل عن محيطها.

ولكن حصر السياسة في نظر شعب مُنع من الثقافة السياسية على مدى عقود في صراعات بين فرقاء، قد

يحوّل السياسة إلى مناسبات انتخابية تبعد الجميع عن العمل الجماعي من أجل تحقيق أهداف الثورة وتنتج مشاهد برلمانية وحكومات هشة.

إنّ حماية فضاءات الثقافة المدنية وإبراز إمكاناتها هو السبيل لشقّ طريق أخرى ما بين العمل السياسي بمعناه التقليدي وتحريك طاقات الناس المبدعة لإيجاد حلول لمشاكلهم وبناء رؤيتهم للمجتمع الذي يريدون.

إنّ خفوت الصوت المدني أمام ضجة التعبير السياسي الضيق والاستقطابات سيزيد من «مناطق الظلّ» في القضايا المطروحة ويعطلّ النظر الجماعي في ثورات منسيّة كانت هي الثورات الحقيقية التي أطلقتها تونس.

إنّ الخروج من فخّ إرجاع الخطاب السياسي والممارسة السياسية إلى الشرعية الانتخابية فقط وإلى التموّج الحزبيّ سيعيد النّفة إلى الناس في ثورتهم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي أطلقوها.

ولعلّ تحييد بعض المواضيع عن الصراع والاستقطاب وإعادتها إلى أفقها المدني، أفق المشاركة الواسعة في

الحوار والتعبير والبحث عن الحلول الجماعية، هو الذي سيحمي البلاد من رؤية قدرية تخير الناس بين الاستسلام للاستبداد أو الفوضى.

إنّ مواضيع من قبيل العدالة الانتقالية وإصلاح المؤسسات وصياغة سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية عادلة والنهوض بحقوق الإنسان والحريات وحياد الإدارة هي مجالات يجب أن تحيّد عن الاحتكار والصّراع وتُصاغ تصوّراتها وحلولها جماعيا في إطار فضاءات ثقافية سياسية مدنية تتأى بالناس عن فضاضة التهميش والإقصاء وتحمي قدرتهم على التعبير والمشاركة.

لقد أدخلتنا ثورة تونس، بل أدخلت العالم كلّه، في مرحلة جديدة من مسارات متعدّدة أصبح فيها الاستبداد بمعناه الشمولي سواء كان إيديولوجيا أو سياسيا أو أمنيا أو ماليا أمرا غير قابل للتحقق في نفوس المستبدّين. ثورة أطلقت كلّ الطاقات الفردية والجماعية للخروج من عوالم الخوف والفاقة. ولكنّها ثورة ملأى بالهشاشة والانتظارات والمخاطر

التي لا يمكن مواجهتها بدون ثقافة سياسية جديدة تقوم على
التضامن في المسؤولية والمواطنة والحرية.

فضاءات متعدّدة لحلم الحرّيّة

إمكانيات كبيرة تمنحها العوالم الافتراضية للإنسان من أجل الإبداع ونقل النصوص والمعلومات والأشياء من مصادرها إلى وجهة ما. وقد تبدو الحركات آلية في ظاهرها، مختلفة عن العلاقة القديمة التي تربطها بأشكال التعبير، ولكنها في أعماقها محاولة أخرى لاستعادة حياة اللغة التي تبقى مع ذلك مستعصية على الإدراك أبدا.

وفي علاقة الإنسان بالتكنولوجيا هذه تفتح آفاق لا متناهية للتعبير فتتواصل الأصوات المتشابهة أو المتنافرة وتتجمع المرجعيات قديمها وجديدها وتهاجر النصوص من نسق إلى آخر ومن حيز فردية إلى حيز آخر. إننا أمام فراغ كوني هائل يمكن لكل إنسان أن يملأه بما يشاء من نطق نصوص ومعلومات ولحظات حياة. فراغ يتحرك فيه كل إنسان بحرية ولا يحتاج فيه إلى سلطات تحدد مستويات القول وتُسند صكوك الاعتراف بالتمكّن من أسرار اللغة لمن تشاء.

لقد منحت العوالم الافتراضية لجموع الافتراضيين فرص
حرّيات لا مثيل لها. حرّية أن تلعب لعبتك الخاصة مع
المرجعيات فتقتطع نتفا منها وتخلط صفاءها مع أفكارك
وأوهامك وأحلامك وكوابيسك الخاصة. حرّية أن تنسخ ما
شئت من أنساق التعبير المكرّسة والمهيمنة وتمتلكها في
لحظات تعبيرك لتخدم لحظات رغباتك الوقتية الزائلة. حرّية
أن تتجاوز حدود الوقت والمكان لتعيش لحظات عيش
الآخرين وتطلّ على هوة أسرارهم. حرّية أن تحسّ بامتلاكك
للمعلومة وأن تخدم بها مصلحة استهلاكية زائلة أو تصارع
بها نسقا تسلّطيا ما. حرّية أن تحيا عزلتك وأن تبحث عن
عزلات أخرى في أماكن قصية. حرّية أن تبني علاقات
افتراضية مع جموع تشاركك وهما يبدأ افتراضيا ثم قد
يتحوّل إلى مشاريع يصفها البعض بالشرّ أو الخير وبالبناءة
أو الهدامة حسب الظروف والحالات.

لقد تجاوز الافتراضيّ حدود مهمّته الأولى كخازن ومنظّم
ومصنّف للمعلومات بواسطة الكمبيوتر، وتحوّل إلى غاية

في حدّ ذاته، أي إلى حرية مطلقة أو وهم حرية مطلقة،
تتبنى من خلاله علاقات جديدة للإنسان مع ذاته ومحيطه.
فبواسطة المدونات Blogs واليوتيوب Youtube مثلا يقطع
الأفراد لحظات من وجودهم ووجود الآخرين ويلصقونها في
وعاء فراغ هائل تتوالى فيه صفحات لغة لا تنتظم من
خلال سلطة تقليدية معلومة. إنها الفرادة في كامل عزلتها
تتجاوز مع المشترك وتحاوره بدون قصديّة حوارٍ في غالب
الأحيان. إنها كذلك مسرحة كونية غير مسبوقة لكلّ ما
يعتمل في الدّوات. يكفي أن يتصفّح الإنسان بعض
المدونات ويشاهد عددا من الفيديوهات المحمّلة على
اليوتيوب حتّى يصاب بدوار الحيات الممنوحة بكلّ حرية
وينتشي بالخيال المبدع واللّغة السّاخرة من كلّ أنواع
المحرّمات ويرتعب أيضا من آلام الأفراد المسفوحة على
الصّفحات والعنف والتّطرّف وإعادة إنتاج علاقات التسلّط
وتباشير الجريمة.

ذلك أنّنا أمام واقع معقّد يقوم فيه الافتراضيّ بضبط
إيقاع معادلة قديمة/جديدة بين رغبة الإنسان في رعاية

فرادته واكتشاف إمكانيات التحرر الفرديّة والجماعيّة وبين الخضوع إلى أنماط استهلاك الحياة الخاصّة وحياة الآخرين. واقع تتبادل فيه رغبات التّحرر واستلاب الأدوار وتبدو فيه تجارب العيش الأصيلة لحظات نادرة في كمّ صفحات الحياة المقتطعة من سياقاتها والملصوقة في سياقات آلة الصّدفَة الافتراضيّة.

ولقد أدرك الذين بلوروا موقع «كتاب الوجوه» Facebook رغبة الكائن الافتراضيّ في مزيد تعرية الذات ومنح ثمار كانت تبدو مخبّأة في جنان الفرادة أو في جحيمها إلى حيز العامّ والمشارك. لقد أدركوا أنّ ما تفصح عنه الوجوه للآخرين ليس مجرد لعبة بسيطة تجري بواسطة التكنولوجيا بل هو كتاب أرواح يفتح فيتصفّحه من يشاء ويهتك أسرار الحيوانات التي يشتهي. لقد طوّر كتاب الوجوه أو الأرواح مجالات الافتراضيّ ليرتاد مناطق أكثر إثارة وخطورة. فهذه المواقع التي تسعى إلى «بناء علاقات اجتماعيّة» من خلال الافتراضيّ أصبحت تشجّع

المستعملين لمزيد التّضحية بخصوصياتهم وحياتهم الشخصية.

ويتطلّب تحقيق مفهوم بناء «العلاقات الاجتماعية» في هذه المواقع أن يكشف الإنسان عن أقصى حدّ ممكن من تفاصيل حياته الخاصة ليحصل على تفاصيل حياة الآخرين. إنّنا نشهد بناء فضاءات متعدّدة للمشارك لا تحكمها إيديولوجيات مطلقة أو مشاريع تحرّرية كبرى سبق وأنّ قادت الأفراد والجموع. فضاءات تحقّق إمكانات هائلة للتعبير الحرّ وتشيع إحساسا غير مسبوق بفرح اكتشاف أبعاد كانت حkra على الدّوات العالمية التي طالما امتلكت لوحدها متعة سلطتي المعرفة واللّغة.

ولكن وراء الفضاءات الافتراضية وأفاقها التحرّرية الممكنة تقبع أسئلة أخلاقية وسياسية وحقوقية أساسية. فهل يمكن للافتراضيّ أن يجيب عن أسئلة أحلام الفرادة وآلامها وعريها الوجوديّ الكاسح بعد انسحاب المشاريع الكبرى وتحلّل وعودها؟ وهل يقدر الافتراضيّ على تنظيم إيقاع

العلاقة بين الحيّز الخاصّ والحيّز العامّ لكي لا تتحوّل جنّات «العلاقات الاجتماعيّة» الافتراضيّة إلى جحيم اغتراب دائم ومطلق وإلى عزلة استهلاك سلبيّ وعنيف لحيوات الآخر؟ وهل يمكن للمشارك الذي بدأ يتحسّس طريقه أن ينجو من سلطات المال والاستهلاك التي تعشّش في ثنايا الافتراضيّ ليبنى تجارب أصيلة للتحرّر؟ وكيف سيتعامل الكائن الافتراضيّ مع سلطات السّياسة والإيديولوجيا التي تسعى إلى تطوير أدوات جديدة لمراقبة الفضاءات الافتراضيّة وإسكات الأصوات الاحتجاجيّة المبدعة والأقلّ إبداعاً؟

هذه الأسئلة وغيرها تزداد حدّة حين يفرض سؤال حقوق الإنسان نفسه في النقاش الدائر حول العلاقة بين إمكانيات التحرّر التي تقترحها العوالم الافتراضيّة وقضيّة حماية الحريات الشّخصيّة والمسؤوليّة القانونيّة.

ففي حالة كتاب الوجوه Facebook هناك تهديد حقيقيّ للحياة الشّخصيّة للأفراد الذين يطرحون جوانب ومعلومات

خاصة عن حياتهم. فلا توجد حاليًا ضوابط أخلاقية وقانونية مكرسة لحماية الأشخاص من سوء استغلال المعلومات التي يكشفونها ومن تحويلها لخدمة أغراض مشبوهة أو من استعمالها ضدهم. وهناك كذلك خشية حقيقية من أن تتحوّل صفحات كتاب الوجوه إلى مصدر معلومات للتسلّط على الأفراد ومراقبتهم.

كما يطرح سؤال حقوق الإنسان بإلحاح ونحن نشهد تزايدًا للمواقع التي تبشّر بخطابات التّعصّب والكراهية والتمييز والعنف والإرهاب وتعدّ الأجيال لحروب إقصاء الآخر وقتله.

إنّ حقوق الإنسان مثلها مثل العوالم الافتراضية في مفترق طرق يستوجب انتباها أخلاقيا وسياسيا وقانونيا جديدا لمزيد توضيح العلاقة بين التحرّر والمسؤولية ولبلورة رؤية بيداغوجية مبدعة للعلاقة كذلك بين رغبة التحرّر ومتطلّبات بناء الحقّ في التحرّر.

الافتراضي هو عنوان لسؤال حضاريّ في زمن تهافتت فيه المشاريع الكبرى وهجرت فضاءات آلامنا وأحلامنا. وهو عنوان لعملية تفكيك كبرى للخطابات التي طالما ضبطت إيقاعات ثقافتنا.

فالخطاب السياسيّ تحوّل إلى صفحة فسيفاء هائلة تقنطع فيها الأفكار والشعارات وتلصق في كولاج هائل يجمع في نفس الخطاب بين شعارات الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والاشتراكيّة والدين السياسي والقوميّة بجميع أصنافها. أمّا الخطاب الدينيّ فقد تحوّل بدوره إلى قطع ولصق لنتف من مرجعيّات الدين «الأزليّة» والتدين الشّعبيّ ودين الفضائيات والخطابات الجهاديّة الصريحة حيناً والخجولة أحياناً أخرى ومرجعيات الديمقراطيّة وحقوق الإنسان الحديثة.

أمّا خطاب الاقتصاد فهو خليط بين نظريّات ليبراليّة واشتراكيّة وعولمة وحمائيّة في واقع يزداد فيه الفقر والتفقير ويتنامى فيه ثقافة الفساد.

الافتراضي هو عنوان غياب المرجعيّات والقيادات
والرّموز ولكنّه في الوقت ذاته مرحلة يُتمّ مفتوح على كلّ
الاحتمالات. إنّهُ فضاءات جديدة لحلم الحرّيّة الذي يبحث
عن تحقّقه في حياة مجتمعاتنا.

عودة حقوق الإنسان إلى الحياة

إنَّ هبةَ التونسيين والتونسيّات ضدَّ منظومةِ الخوف والاستبداد والفساد الفظة قد فتحت مرحلة جديدة في تاريخ البلدان العربية. فتحرّرت بذلك طاقات أفراد وجماعات طالما تاقوا إلى التمتع بالحرية السياسية ورفاهة العيش الكريم. ولا شكَّ أنَّ نجاح شعب تونس في الإطاحة بنظام الاستبداد قد أبرز أنَّ الذي خلناه مستحيلًا يمكن أن يتحقّق في التاريخ، وأنَّ الأساطير التي صدقناها كلنا والتي جعلت من صورتنا لدى الآخر، صورة العرب والمسلمين الخاضعين والخانعين والإرهابيين قد تحطمت بفضل إرادة الشعب. فصورة العربي والمسلم المتقوق على ثقافة مغلقة وعلى خصوصيّات ترفض الحرية والديمقراطية قد تزعزعت حين قبض التونسيون والتونسيات في لحظة سحرية على مفهوم الكرامة.

لم تكن الأنظمة في تونس وفي غيرها من البلدان العربية أنظمة استبداد عادية، فهي لم تكثف بالقمع الأمني والسياسي وبإهدار الثروات واحتكارها وإفساد المؤسسات بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك وحاولت الإبحار في الأعماق المظلمة من الذوات البشرية وإفساد القيم. لقد أفرغت السياسي من معناه الأساسي وهو المشاركة المدنية وحولته إلى فضاء للربح وشراء ندم الأفراد والأحزاب، واخترقت المجالين الاجتماعي والاقتصادي لتستبدل المساواة والعدالة بالتمهيش والإقصاء والإفساد وجعلت الثقافي مسرحاً لإفقار الأفكار والعقول وإغراقها في التفاهات.

يقول أحد الكتاب الذين أمضوا سنوات في أحد معازل الدكتاتورية: «يمكنك أن تقتل إنساناً ولكن لا يمكن أن تغيره». لقد اكتشف التونسيون ومن بعدهم بقية العرب أنّ هناك كرامة أصلية فيهم لا يمكن أن تُمسّ أو تُنتزع مهما كانت درجة الإهانة والقمع.

لقد ثار الشعب التونسي حقًا ضدّ البطالة والفساد والقمع السياسي ولكنه وقف أساسا أمام آلة فظة مسّت كرامته الأصلية. وإنّ اكتشاف التونسيين لمعنى الكرامة ومطالبتهم في ثورتهم -التي أطلق عليها البعض تسمية ثورة حقوق الإنسان- بالحرية والعدالة والمساواة، أدخل العرب في برنامج عمل جديد يتمحور حول ضرورة تحويل هذه القيم إلى رؤية جديدة للمجتمع ومنظومات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تقطع مع الاستبداد.

إنّها مرحلة جديدة يمكن أن تصبح فيها الكرامة محرّكا لتاريخ العرب والمسلمين بعد عقود كان فيها المحرك الأساسي لتاريخهم يتجسّد في مفاهيم مثل المستبدّ العادل والزعيم الأوحد والحزب الواحد والفكر والإيدولوجيا المطلقة التي لا ينازعها شيء في سلطتها وهيبتها.

لقد فتحت هذه التطوّرات المجال واسعا أمام إعادة التفكير في مواضيع هامة في مجال حقوق الإنسان مثل رؤيتنا للسلطة وإمكانية انتقالها من العلاقة العمودية القهرية

بين حاكم ومحكوم وراع ورعية إلى علاقة أفقية يتمكن الناس فيها باعتبارهم مواطنين ومواطنات من المشاركة بحرية في صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، إضافة إلى مواضيع أخرى مثل المساواة على اختلاف أشكالها ورؤيتنا للدولة ودورها وانتقالها من دولة رعاية المصالح الفئوية الضيقة إلى الدولة المدنية المحايدة الضامنة للحريات والحقوق والساهرة على ضمان عدم عودة الاستبداد. إن السؤال الآخر المطروح حول آفاق حقوق الإنسان هو كيفية تحويل الطاقات الكبيرة التي أطلقتها موجة المطالبة بالكرامة إلى قوة مواطنة تساهم في بناء رؤية للمجتمع تقوم على شعارات الثورة وتعمل بيقظة دائمة على عدم عودة الاستبداد.

ما لحظناه في الأشهر الأخيرة من تشكل لحركات مدنية تعاملت بإبداع من أجل نجدة اللاجئين وحماية الممتلكات وتنظيم الانتخابات يمكن أن يمثل مصدرا ثريا ينبىء بهذه

الإمكانية إذا تحوّلت إلى ثقافة مواطنة مترسّخة في المجتمع.

لقد شهدت تونس، أشهراً بعد الثورة تحولات هامة بحلّ الحزب الحاكم وإعادة تشكيل للمسؤوليات ولو باضطراب، على مستوى الجهات وانتزاع لإدارة العملية الانتخابية من يد الحزب الحاكم/الإدارة وتفكيك للمؤسسات الاجتماعية التي كانت تسهر مع الحزب على تأطير الناس عن طريق المساعدات الاجتماعية... هذه التحولات والديناميكيات والتغيرات في الأدوار تركت فراغات في جسد منظمة الحكم وإدارة البلاد.

ونحن هنا أمام خيارين إمّا ملء هذه الفراغات بعمل يستمد شرعيته من حقوق الإنسان وطاقاتها وذلك بجعل التعددية السياسية منهاجاً وباحترام الحريات وضمّانها وإعلاء قيم المواطنة في الممارسة وإصلاح المؤسسات وضمّان حيادها وشفافيتها ومحاربة التهميش والإقصاء وإقرار المساواة، وإما ترك هذه الفراغات إلى رغبات السيطرة وإعادة الهيمنة من قوى

جديدة قد تريد إعادة هيمنة ثالث الحزب الواحد والدولة والإدارة الخاضعة.

لقد جاءت ثورة تونس في وضع دولي وإقليمي تميز بطرح أسئلة عميقة على النظام المالي الدولي وعلى الخيارات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف البلدان حيث تكاثرت ظواهر التهميش واللاعادلة في توزيع الثروة و«الابارتايد» الاجتماعي.

وهكذا خرجت الهوامش في ثورة تونس مطالبة بالعدالة والمساواة والحال أنّ الهوامش السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت مسجونة بآلة ترفض الاعتراف بالمشاكل والأزمات والنتوءات في المجتمع، ولن تعود هذه الهوامش إلى العتمة لأنها اكتسبت بإحساسها بالكرامة صوتاً حاضراً بقوة يطالب بالحلول. ولعلّ التعامل مع هذه الهوامش بالأدوات القديمة القائمة على إدارة المجتمع أمناً وحلّ الأزمات بالعنف وكتّم الأصوات المطالبة بالحقوق بتبرّعات وهبات الحزب الحاكم، كلّها أدوات لن تجدي نفعاً،

ويجب الانتقال من منظومة كبت الهوامش واحتوائها إلى سياسات اجتماعية واقتصادية تقوم على مفهوم الحق، أي سياسات ترعاها مؤسسات تعمل على إدماج كل المهمّشين وكلّ من طحتهم آلة السياسة والاقتصاد القائمة على المنفعة المتوحشة.

لقد دخلنا في تونس، وفي غيرها من البلدان العربية، مرحلة تنادي بالديمقراطية السياسية. وهذا المطلب المشروع لا يكفي إذا لم نعمل على إثرائه بديمقراطية اقتصادية واجتماعية تقوم على المساواة والعدالة والكرامة.

لقد عملت ثقافة الاستبداد التي عاشت عليها مجتمعاتنا في الماضي على ترسيخ فكرة محو الذاكرة الفردية والجماعية وطمس تجارب الحريات التي قاومت الاستبداد. وسيكون من الخطأ أن نستعيد بشكل لا واع هذه الثقافة ثقافة الفراغ التي تدّعي أن الثورات حدثت جديداً تماماً منقطع عن لحظات تاريخية شهدت محاولات قام بها أفراد وشعوب قصد التحرّر من أنظمة القمع.

إنّ النظر إلى هذه الثورات على أنها بلا ماض سيؤثر كذلك على وعينا بمرحلة بناء الانتقال نحو الديمقراطية، لأننا سنفقد التجارب والمعارف والطاقات التحررية التي راكمتها مجتمعاتنا. ولعلّ تجارب حركة حقوق الإنسان العربية في العقود الأخيرة ساهمت بشكل أو بآخر في هذه التحولات التي نشهدها اليوم. ويمكن أن ننظر إلى مساهمة الحركة العربية لحقوق الإنسان في مستويين: مستوى نضالي ساهم فيه مئات المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين نبهوا مجتمعاتهم والمجتمعات الدولية إلى الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان ومستوى ثان: ساهمت هذه الحركة في مساءلة المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الاستبدادية وساهمت في إرباكها بقيم الكرامة والمساواة والعدالة والحرية. فحركة حقوق الإنسان التي قامت بدور في خلخلة أسس الاستبداد تجد نفسها اليوم أمام مسؤولية تاريخية تتمثل في إعادة تعريف دورها.

إنّ الانتقال نحو الديمقراطية مسار طويل متعدّد الأوجه ومعقّد، فهو مسار لا يعني الصعود المتواصل بل قد يحتمل التردّد بين التقدّم والتراجع وبين الإنجاز والفشل. كما إنّ كل مسار هو فضاء لديناميكيات متعدّدة يعاد فيها رسم القوى ويعاد فيها تعريف الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إنّ على حركة حقوق الإنسان أن تُعيد تعريف رسالة حقوق الإنسان في هذه المرحلة الجديدة. كيف ننتقل من تراث حقوقي كان يعتمد الدّفاع عن حقوق الإنسان ونشر ثقافتها كإستراتيجية لمواجهة الاستبداد ومقاومته إلى إستراتيجية تجمع بين مقاومة محاولات العودة إلى الاستبداد من جهة والمساهمة في عملية البناء الديمقراطي من جهة أخرى؟ إنها رؤية مزدوجة تضع حقوق الإنسان في جوهر عملية الانتقال. وإن هيمنة الاستبداد السياسي والتهميش الاجتماعي والاقتصادي وفشل منظومات التنمية كان نتاجا في الفترات السابقة لانتهاكات حقوق الإنسان في البلدان

العربية ولا يمكن الانتقال إلى الديمقراطية إذا تواصل تهيمش الحقوق وضرب الحريات.

إنّ لحقوق الإنسان في المرحلة القادمة مهمّات متعدّدة يمكن أن نذكر منها :

- فتح ذاكرة الماضي لفهم آليات الاستبداد ومعالجة جراحها بوضع منظومة عدالة انتقالية تؤدي إلى التربية على حقوق الإنسان والمصالحة بدل الثأر والتشفي.
- إصلاح المنظومات القانونية ووضع حقوق الإنسان وضمانات حمايتها في الدساتير والتشريعات.
- إقامة المؤسسات التي لا تكفي بالتصميم على الحقوق بل إنها توفر الشروط الاجتماعية من أجل التمتع بها.
- المساهمة في إقامة الدولة المدنية التي تسهر على إرساء دولة القانون والمؤسسات القابلة للمحاسبة.

- تطوير فضاءات الحريات الشخصية والعامّة وحمايتها
من كل من يريد أن يستحوذ عليها لكي يعيدنا إلى علاقات
الهيمنة والإكراه.

إنّ هذه الرؤية لحقوق الإنسان تعيدنا إلى السؤال الأول،
فحقوق الإنسان يجب أن تخرج من القوالب الجامدة
والنصوص الباردة لتتحول إلى طاقة تغيير للمجتمع هدفها
أن تُعنى بتحرير الطاقات المبدعة وجعل الدفاع عن الكرامة
أحد أسس بناء نظرة جديدة للمجتمع.

إنّ حقوق الإنسان منهجية عمل وليس منظومة مغلقة،
يعني ذلك ضرورة الانتباه إلى اختلاف الوضع من بلد
عربي إلى آخر وتطوير آليات حقوق الإنسان وتكتيكاتها
لمواجهة كل وضع على حدة، ولكن هناك مواضيع تحتاج
إلى عمل عربيّ ودوليّ مشترك وإلى تبادل للتجارب مثل
بناء منظومات العدالة الانتقالية والإصلاح القانوني
والمؤسسي وبناء الدولة المدنية.

إنَّ الفرصة تبدو سانحة لننتقل من منظومة العمل العربي المشترك التي كانت تقوم على التعاون الأمني وخنق الطاقات إلى عمل عربي مشترك يقوم على إصلاح المجتمع وإطلاق الحريات.

إنَّ مسارات الثورات العربية تؤكد على أنَّ حقوق الإنسان وحرية ستكون حاضرة بقوة في حاضرنا ومستقبلنا كمطلب فردي وجماعي تحيط به كلُّ إكراهات الماضي والحاضر. مطلب يبحث عن التحقق من خلال رؤية تقود مجتمعاتنا وتعتمد مجموعة من المبادئ :

-أن يقع استلهاً مختلف تطورات منظومة حقوق الإنسان من حقوق مدنيّة وسياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة وحقوق أخرى مثل الحق في البيئة والحق في التنمية وحقوق الأجيال القادمة وأن يقع التّصميم على أنّ هذه الحقوق متكاملة لا تقبل التجزئة.

-أن يقع الاعتراف بوضوح بحماية حقوق الفئات المهمشة والضعيفة مثل الفقراء وذوي الإعاقة والأطفال واللاجئين والأقليات.

-أن تعتمد حقوق الإنسان كمرجعية في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية في قضايا التنمية.

-أن تكون التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية جزءاً من المسؤولية العامة المجتمعية.

-أن توضع ضمانات واضحة للحقوق والحريات الشخصية والجماعية بشكل يقي المجتمع من أية ردة أو رغبة سياسية في إعادة الاستبداد.

إنّ هذه الاعتبارات وغيرها تعيدنا مرة أخرى إلى أنّ بناء الانتقال الديمقراطي يستوجب فتح النقاش على أوسع نطاق ممكن وإدارة حوار مجتمعي حول دور حقوق الإنسان في حياتنا.

لقد ساهم بعض المثقفين على مدى العقود الماضية في مسيرة نقد أنظمة الاستبداد والتفكير في تحرير الخطاب السياسي والثقافي والاجتماعي من الجمود ولكننا نلاحظ اليوم أن المثقف في تعريفه الأساسي الذي يقوم على قدرته النقدية يكاد يكون مغيبا عن فضاءات النقاش حول المجتمع الجديد الذي نصبو إليه، كما أن عاهة الفصل بين الاختصاصات مازالت تلازم رؤيتنا لدور المثقف فمازلنا نحافظ على تلك الرؤية التقليدية المطلقة لثنائيات من نوع مجتمع سياسي ومجتمع مدني وهذه الرؤية لا تسمح بخلق فضاءات للحوار والعمل بين مختلف هذه الأطراف، فمن الضروري توسيع الفضاءات التي يمكن من خلالها للمثقف أن يقوم بدور تاريخي وهو تطوير الفكر النقدي داخل المجتمع وتوسيع هوامش حرية الرأي والتعبير والتفكير والمشاركة المجتمعية الحرّة.

وتعيش مجتمعاتنا تهميشاً لقطاعات واسعة من المشاركة
في صنع القرار وفراغا ثقافيا كبيرا يسجن الذكاء والإبداع.
وسياسات تنمية تنتج آلام الإقصاء والتهميش والتفجير.
«الآن وهنا» يصرخ الأفراد وتصرخ الجموع بحثاً عن
تحقيق مطلب الكرامة المتأصل في الإنسان.
«الآن وهنا» هو صوت الحرية الذي يحول حكم حلم
حقوق الإنسان إلى مشروع حاضر ومستقبل. مشروع حياة.

ملحق :

وثيقة

«عهد تونس للحقوق والحريات»

بمبادرة من المعهد العربي لحقوق الإنسان وبدعم من الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والهيئة الوطنية للمحامين والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وعديد المنظمات الحقوقية والمدنية الأخرى، تمّ يوم الأربعاء ٢٥ جويلية ٢٠١٢ الإعلان عن وثيقة تونس للحقوق والحريات، هذه الوثيقة التي نريدها تعبيراً عن تطلعات شعبنا، الذي ثار ضدّ الاستبداد ويسعى لتأسيس ديمقراطية تكفل الحرية.

التوقيع على هذه الوثيقة تعبير عن الالتزام بدعم جهود المناصرة لتضمين الدستور التونسي لما ورد فيها من حقوق وحريات، والتزام بالدفاع عنها ضدّ كلّ أشكال الانتهاك وحمايتها ونشرها.

لماذا أوقع على عهد تونس للحقوق والحريات ؟

لقد فتحت ثورة الحرية والكرامة في تونس تاريخ شعبنا على إمكانات الحرية والكرامة والمساواة والعدالة، إنها ثورة أرادت القطع مع ماضي الاستبداد وآلامه.

آلام امتهان الكرامة الإنسانية والتهميش والإقصاء والحدّ من الحريّات الفردية والجماعية وانتهاك الحق في المشاركة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ولكن القطع مع منظومة الاستبداد والفساد نهائيا مسار شاق وطويل، وهو يتطلّب التأسيس لمنظومة الحقوق والحريات من خلال دستورها وتضمينها في التشريعات وإقامة الضمانات والمؤسسات الضرورية لتحقيقها وتفعيلها.

كلّ الحقوق والحريّات تبقى هشّة ومهدّدة في كلّ حين إذا لم تتحوّل إلى برنامج عمل نعتمده لبناء المجتمع الديمقراطي، مجتمع يحترم التعدّدية والحقّ في الاختلاف وينبذ العنف والتمييز والإقصاء.

كلّ الحقوق والحريّات تظلّ في خطر إذا لم تتحوّل إلى حدّ أدنى مشترك يبني عليه العقد الاجتماعي والعيش معاً.

هذا العهد،

أردناه توليفا مبدعا بين المنجز الكوني في مجال حقوق الإنسان والحريات وتقاليد شعب تونس المدنية العريقة ومكتسباته الثقافية والحضارية والدينية والدستورية والقانونية والحقوقية التي حلت على مدى الأجيال بمجتمع الحرية والتسامح والمساواة.

هذا العهد،

أردناه تأكيدا على أنّ حماية الحقوق والحريات المعلنة فيه هي فضاء مشترك نقيم على أسسه مواطننا وانتماؤنا لشعوب العالم المؤمنة بالحرية.

وتأكيدا على أنّ النهوض بالحقوق والحريات هو خيار وطني لنا وللأجيال القادمة، وهو منهج بناء المجتمع الديمقراطي الجديد.

هذا العهد،

أردناه مسارا لحماية الحريات والحقوق المعلنة والخروج من ظلمات الاستبداد بلا رجعة.

ونحن الموقعين إياه، نلتزم من خلال توقيعه بما يلي:

١- أن يكون مرجعاً للقيم المشتركة التي تجمعنا وتوحدنا وقاعدة مبادئ نقيم عليها إصلاحاتنا الدستورية والقانونية وسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأداة مبدعة نطوّر بها ممارساتنا وسلوكياتنا ونحرّر بها خطاباتنا الثقافية والتربوية.

٢- أن نجعل من حقوق الإنسان والحريّات مسؤولية مجتمعية مشتركة نواجه بها انتهاك الكرامة الإنسانية والاستبداد بالسلطة والفساد واحتكار القرار والعنف والتهميش والتفكير.

٣- أن نعمل متضامنين على حماية حقوق كلّ مواطنة ومواطن بلا تمييز وأن نؤسّس لحراكٍ مدنيّ يضمن الكرامة المتساوية لجميع التونسيّات والتونسيين.

نحن التونسيّات والتونسيين
على هذه الحقوق والحريّات نتعاهد
وعلى حماية مبادئ هذا العهد ونشرها سنعمل

«عهد تونس للحقوق والحريّات»

نحن مواطنات ومواطني تونس،

-إذ ندرك أن بلدنا تونس يزخر دائما بثقافة مدنية عميقة ومتأصلة وبتقاليد قانونية ودستورية عريقة وبمقومات حضارية ودينية وسطية ومعتدلة ومتسامحة تنبذ العنف والتعصب والتمييز والكرهية،

بلد ألغى العبودية وقاوم الاستعمار وأسّس لحركة نقابية وحقوقية رائدة وساند حقوق الشعوب ومطالبها في تقرير المصير والحريّة، وانفتحت رغبات شعبه على مرّ الأجيال لكلّ معارف الشعوب الأخرى وفنونها وثقافتها،

-وإذ ندرك أنّ ثورة شعبنا ثورة ضدّ منظومة استبداد أهانت الكرامة المتأصلة في الإنسان وعطلت التنمية العادلة وانتهكت قيم المساواة والعدالة والحريّة،

-وإذ ندرك بأنّ تونس قد فتحت بثورة الكرامة أفقا رحبا
لكلّ شعوب المنطقة حتّى تنتمي إلى إرث الحريات
الإنساني المشترك وتُثري هذا الإرث بالمبادئ الخصوصية
لثقافة بلداننا المتسامحة والمنفتحة على منجزات البشرية في
كلّ ميادين المعرفة والعلم والآداب والفنون،

-وإذ ندرك أنّ الكرامة والمساواة والحرية والعدالة التي
كانت مبادئ الثورة هي نفسها الأسس التي يجب أن تبنى
عليها مسارات انتقال ديمقراطي يكرّس المواطنة والحريات
والتعددية والمشاركة الديمقراطية ويقطع مع ماضي
الاستبداد بإعمال مبادئ سيادة القانون واستقلال القضاء
والعدالة الانتقالية،

-وإذ ندرك أنّ ثورة التونسيات والتونسيين ثورة مدنية
تجاوزت في لحظة الإحساس بالكرامة الفردية والجماعية
التمييزات الجهويّة والقبليّة والعروشيّة والفتويّة والجنسيّة،
فإنّنا نوّكد من خلال عهد تونس للحقوق
والحريّات ما يلي:

- إنَّ حقوق الإنسان مسؤولة جماعية مشتركة تسعى من خلالها الأسرة والمؤسسات الرسمية والجماعات السياسية وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد إلى ضمان التحرر من الخوف والفقر وبناء السلم والتفاهم الاجتماعيين وتحقيق العدالة الاجتماعية وإقامة النظام الديمقراطي التشاركي،

- إنَّ احترام حقوق الإنسان والنهوض بها هي حقّ لكلّ المواطنين والمواطنین بقطع النظر عن جنسهم ولونهم ومنشئهم وانتماءاتهم الاجتماعية وآرائهم وأفكارهم ومعتقداتهم وخياراتهم، مع التأكيد على حقّ النساء والأطفال والمسنّين والشباب وذوي الإعاقة والفقراء والمهمشين ماضيا وحاضرا ومستقبلا في رعاية خاصة،

- إنَّ حقوق الإنسان مترابطة وشاملة وغير قابلة للتجزئة ولا للتراجع عنها ولا تفاضل بينها وهي أساس تكوين النظم السياسية وهدف البرامج التنموية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعاون الدولي،

وإنّ هدف حقوق الإنسان الأسمى هو رعاية الحريات الشخصية وضمان المواطنة الكاملة وكفالة إدماج كلّ إنسان في المجتمع دون إقصاء أو تهميش. وإيماننا بكلّ هذه المبادئ فإننا نتعهد بحماية هذه الحقوق ونشر مبادئها،

المادة ١ : الحق في الحياة الكريمة

لكلّ إنسان الحق في الحياة الكريمة وفي كرامة العيش بما يقرّه القانون ويحميه ويضمن التمتع بكل مكوناته. ويتضمن هذا الحق:

- الحق في الهوية لكل إنسان مهما كانت ظروف منشئه.
- الحق في الجنسية وفي الشخصية القانونية وما يترتب عنهما من حقوق.
- الحق في عدم الخضوع إلى التعذيب والمعاملة المهينة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة من الكرامة.
- التعذيب جريمة ولا تسقط بالتقادم.

- الحق في عدم إجراء أي تجربة طبية أو علمية على شخص دون رضاه الحر.
- الحق في عدم الاسترقاق وحظر العبودية والاتجار بالبشر بجميع صورهما.
- إلغاء عقوبة الإعدام.

المادة ٢ : الحق في الحماية والأمان

ضمان الحق في الحماية والأمان هو أحد ضمانات الديمقراطية والتنمية، والحرية هي الأصل والحدّ منها استثناء للضرورة التي يقتضيها مجتمع ديمقراطي استناداً إلى مبدأ التناسب.

ويتضمن هذا الحق:

- الحق في الحرية: لا يجوز اعتقال أي إنسان أو إيقافه أو حجزه أو نفيه تعسفاً ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا

لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراءات المقررة في ذلك وفي إطار احترام حقوقه.

- الحق في الأمان: أمان كل إنسان على نفسه ودينه وأهله وعرضه وماله ووطنه.

- الحق في احترام الحرمة الجسدية والمعنوية والجنسية للمواطنين والمواطنين وحمايتهم من كل أشكال العنف المسلط عليهم.

- الحق في الحماية القانونية والقضائية دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو ظروف الولادة أو النشأة أو اللغة أو اللون أو الانتماء الفكري أو السياسي أو الطبقي أو الاجتماعي أو القانوني أو بسبب الإعاقة.

- الحق في المحاكمة العادلة: لا عقوبة دون نص وكل متهم بريء حتى تثبت إدانته وتوفّر له كافة الضمانات القانونية للدفاع عن نفسه أمام قضاء مستقل.

- الحق في الحفاظ على الشؤون الخاصة في المسكن والأسرة والمال والاتصالات، وحماية المعطيات الشخصية.

ولا يجوز التجسس أو الرقابة على أي مواطن أو الإساءة إلى سمعته.

- الحق في حرمة السكن، في كل الأحوال، ولا يجوز دخول المسكن بصورة غير قانونية، ولا يجوز هدمه أو مصادرته أو تشريد أهله منه.
- حقّ اللاجئيين والمهاجرين والأجانب في الحماية والأمان والتمتع بحقوق الإنسان بلا تمييز.

المادة ٣ : الحق في الاختيار الحرّ

لكل إنسان الحق في التصرف بكل حرية في شؤونه الخاصة: ويتضمّن هذا الحق:

- الحق في اختيار شريك الحياة، وحرية تأسيس أسرة وفقا للقوانين المعمول بها وتحديد عدد أفرادها.
- الحق في اختيار اللقب العائلي.
- الحق في اختيار مقر السكنى.
- الحق في التنقل بكل حرية داخل البلاد وخارجها.

- الحق في اختيار الملابس والمظهر.
- الحق في حرية الرأي والتعبير وفي اختيار وتبني المعتقدات الفكرية والسياسية والدينية وحرية ممارسة الشعائر الدينية.
- الحق في الاختلاف.
- الحق في الملكية وحرية التجارة والصناعة مضمون.

المادة ٤ : الحق في المساواة وعدم التمييز

تمثل المساواة عماد المواطنة وتكفل لكل إنسان التمتع بالحقوق والحريات المضمنة بالدستور كما تكفل عدم التمييز في أداء المواظنات والمواظنين لواجباتهم بما يعني:

- الحق في الحماية من كل تمييز أو إقصاء أو تهميش أو استبعاد أو تقييد أو وصم سواء كان مأتاه الجنس أو اللون أو العرق أو الدين أو ظروف الولادة أو المنشأ أو

اللغة أو الانتماء الفكري أو السياسي أو الطبقي أو الاجتماعي أو القانوني.

- الحق في حماية النساء من العنف في كل الفضاءات والتحرش الجنسي في أماكن العمل والدراسة.
- منع كل أشكال التمييز ضد المرأة وتجسيم مبدأ المساواة والتناصف في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مادة الأحوال الشخصية.
- تمنع القوانين التمييز بكل أشكاله ومهما كان مصدره سواء تأتى عن سلطات عمومية أو هيئات رسمية أو غير رسمية أو جماعات أو أفراد.

المادة ٥ : الحق في المواطنة والمشاركة

إنّ سيادة الشعب تقتضي القطع مع منطق الحاكم والرعية من خلال تمتّع كل إنسان بالمواطنة التامة والفعلية التي تحقق الديمقراطية التشاركية :

وتقتضي الاعتراف بـ:

- الحق في الانتخاب واختيار الممثلين على المستوى المحلي والجهوي والمركزي.
- الحق في الترشح وتقلد المسؤوليات السياسية وتمثيل البلاد على المستوى الخارجي.
- الحق في المشاركة في صنع السياسات وبلورتها، وفي التسيير الديمقراطي على كافة المستويات المحلية والجهوية والمركزية.
- الحق في التنظيم صلب الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات.
- الحق في إبداء الرأي وتقديم الاقتراحات ومراقبة السياسات ومحاسبة المسؤولين.
- الحق في المشاركة في بلورة المنوال التنموي على المستوى المحلي والجهوي والمركزي.
- الحق في الاحتجاج بمختلف الوسائل السلمية بما في ذلك التجمع السلمي.

المادة ٦ : الحق في التنمية الإنسانية

الحق في التنمية الإنسانية يقوم على الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها جزءا من حقوق الإنسان وباعتبارها تضمن التوازن بين النمو الاقتصادي ونماء المجتمع بما يكفل العدالة بين الجهات والمناطق والفئات الاجتماعية والأجيال.

وتتمثل هذه الحقوق في:

- الحق في التعليم المجاني والإلزامي الذي ينمي قدرات الأطفال والشباب وازدهار شخصيتهم ويقوم على احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والمساواة وهو ما يؤهلهم للاندماج في سوق الشغل.
- الحق في عمل لائق وفي ظروف عمل تضمن احترام كرامة الإنسان والحق في الترقية والتدرج في السلم الاجتماعي.

- الحق في تكافؤ الفرص وفي تقلد المناصب الوظيفية للنساء والرجال على أساس المساواة.
- الحق في العيش الكريم الذي يضمن للإنسان مسكناً لائقاً وغذاء متوازناً وملبساً وعلاجاً.
- الحق النقابي وحق الإضراب.
- الحق في الصحة وفي التغطية الاجتماعية.
- الحق في التمتع بالحقوق الخصوصية للنساء والناجمة عن وظيفة الإنجاب والحقوق الخصوصية للوالدين الناتجة عن وظيفة رعاية الأبناء وتربيتهم.
- الحق في العدالة الجبائية.

المادة ٧ : الحقوق الفكرية والثقافية والإبداعية

تمثل الحقوق الثقافية والإبداعية عماد التنمية الإنسانية ورهان تطور الشعوب وتقدمها نحو التمتع بثقافة حقوق الإنسان،

وتتمثل هذه الحقوق في:

- الحق في الإبداع بكل أشكاله وحرية نشره وتوزيعه دون قيد أو تمييز.
- الحق في الثقافة للجميع وضرورة اعتبار الثقافة مصلحة عامة.
- حماية حقوق التأليف والملكية الأدبية والفنية والحفاظ على الموروث الثقافي الحضاري بمختلف أنواعه.
- الحق في حرية التفكير والابتكار وحماية المبدعين والمفكرين من شتى الإكراهات.
- الحق في البحث العلمي والحرية الأكاديمية.
- حرية الإعلام والنشر مضمونة.
- الحق في ممارسة الرياضة دون تمييز والحق في التمتع بكافة أشكال الترفيه.
- الحق في النفاذ إلى المعلومة والوصول إلى المعرفة.
- وعلى الدولة ومنظمات المجتمع المدني أن تعمل على تنمية هذه الحقوق باعتبارها حقوق إنسان.

المادة ٨ : الحق في بيئة سليمة ومتوازنة

من حق الأجيال اللاحقة التمتع ببيئة سليمة ومتوازنة باعتبارها جزء من الحقوق التضامنية التي تقتضي تضافر جهود كل من الدولة والمؤسسات الاقتصادية العامة منها والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين.

ويفترض هذا الحق:

- الحق في التنمية المستدامة.
- الاعتراف بالحق في بيئة سليمة ومتوازنة.
- الحق في الوصول إلى المعلومة البيئية.
- الحق في المشاركة في اختيار السياسات البيئية.
- الحق في التمتع بموارد البلاد وحفظ مواقعها الأثرية وضمان السيادة على مواردها الطبيعية.
- الحق في التوزيع العادل والسليم للمجال الجغرافي.

-الحق في التقاضي عند الاعتداء على الحقوق البيئية باعتبار ذلك مساسا بالأمن الإنساني.

المادة ٩: الضمانات

يؤكد هذا العهد على أنّ حماية الحقوق والحريات المُعلنة وضمان تمتّع جميع المواطنين والمواطنات بها على قدم المساواة يقتضيان :

١. اعتبار المرجعيّة الدولية لحقوق الإنسان التي شاركت في صياغتها شعوب العالم وانقّقت عليها هي الضمانة الأساسية لحماية الذات البشريّة وتحقيق الكرامة الإنسانية.
٢. تأكيد علويّة اتفاقيات حقوق الإنسان الدوليّة المصادق عليها على القوانين المحليّة.
٣. تتخذ الدولة كل الإجراءات من أجل تأويل كلّ الفصول الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامّة والخاصة المضمّنة في الدستور اعتمادا على الإعلان العالمي لحقوق

- الإنسان والاتفاقيات الدولية المتّصلة بالموضوع والمصادق عليها من قبل الدولة التونسية.
٤. إحداث المؤسسات الدستورية الكفيلة بضمان حقوق الإنسان وحمايتها.
٥. تمكين منظمات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين من حقّ التقاضي حماية لحقوقهم.
٦. ضمان حماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وحقّهم في الوصول إلى المعلومات وفي نقد السياسات العامة واقتراحها.
٧. اعتبار المصلحة الفضلى للأطفال من الأولويات التي يجب الاحتكام إليها.
٨. على الدولة اتخاذ التدابير والسياسات الضرورية لضمان التمتع بالحق في التنمية الإنسانية بما في ذلك توفير مواطن شغل لذوي الإعاقة وإحداث صندوق عمومي يحفظ كرامة العاطلين عن العمل والمعوقين والفقراء والمهمّشين.

٩. لا تُعدّ من باب الإجراءات التمييزية كل التدابير القانونية والمؤسسية وغيرها من الوسائل التي تتخذ بشكل مؤقت لتدعيم وحماية حقوق النساء والأطفال والشباب والمسنين واللاجئين وذوي الإعاقة والمهمّشين. ويضمن ذلك تحقيق المساواة الفعلية الكاملة وكفالة إدماج كل إنسان في المجتمع دون إقصاء أو تهميش.